



المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في
الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي
كاتارينا دي ألبوكارك

تمويل وإعداد الميزانية وتتبع الميزانية لإعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي



جدول المحتويات

٥ - أ - التزامات بموجب القانون الدولي بشأن التمويل والميزانية

- ٦ ١.١ الالتزامات الفورية
- ٦ ١.٢ الحد الأقصى للموارد المتاحة
- ٨ ١.٣ أعمال الحق التدريجي
- ١٠ ١.٤ عدم التمييز
- ١٠ ١.٥ الحصول على المعلومة
- ١٣ ١.٦ المشاركة

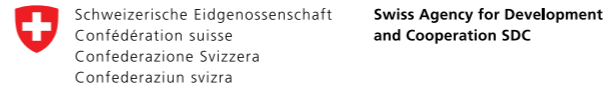
١٥ - ب - العلاقة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والأطر التشريعية الوطنية

- ١٦ ٢.١ إعداد الميزانية
- ١٧ ٢.١.١ سياسات الاقتصاد الكلي
- ١٨ ٢.١.٢ التمويل من أجل أعمال حق الإنسان في خدمات المياه والصرف الصحي
- ٢٧ ٢.١.٣ المخصصات
- ٣٣ ٢.٢ الاعتماد
- ٣٤ ٢.٣ تنفيذ الميزانية
- ٣٦ ٢.٤ المراجعة والرد
- ٣٧ ٢.٤.١ دور الدولة والمؤسسات غير الحكومية في رصد الميزانيات

٤١ - ج - قائمة مرجعية

٤٥ - د - مصادر الصور والمراجع

بدعم من:



المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي كاتارينا دي ألبوكارك

النص: © المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

المشاع الإبداعي - نسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل ٤.٠



الصور: جميع الصور هي حقوق الطبع والنشر بدقة فقط. هي فردية التفاصيل صورة حقوق التأليف والنشر المتاحة في الجزء الخلفي من كل كتيب.

ISBN 978-989-6-0-4980-9

نشرت لأول مرة في البرتغال في عام ٢٠١٤.

المطبوعة في Precision Fototype، بنغالور، الهند.

التزامات بموجب القانون الدولي بشأن التمويل والميزانية

عند التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تلتزم الدول بوضع القوانين واللوائح والسياسات ولكنها أيضا تمول الاستراتيجيات والميزانيات التي تتماشى مع التزامات حقوق الإنسان.

وتوجد التزامات فورية تتعلق بالحق في المياه والصرف الصحي، مثل اعتماد سياسات وخطط وطنية للمياه والصرف الصحي وتنفيذها، وتحديد أولويات الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي للأفراد والجماعات المحرومين. وتستوجب المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأحكام مماثلة وردت في معاهدات أخرى، من الدول التوصل تدريجيا إلى إعمال حقوق الإنسان، وذلك باستخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة بطريقة غير تمييزية^١ ولهذه الالتزامات تأثير مباشر على ميزانيات الدول الأطراف في هذه المعاهدات وقد قدمت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تفسيرات رسمية لهذه الإلتزامات^٢ وتكمل المادتان ١٩ و ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (العهد الدولي) الإلتزامات المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزز التزام الدولة بضمان حصول الأشخاص على المعلومات وقدرتهم على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي، بما في ذلك عملية وضع الميزانية^٣.

تُعد ميزانيات الدول أدوات أساسية لتطبيق الإلتزامات في مجال حقوق الإنسان على أرض الواقع. ويحدد هذا الكتيب كيف يمكن للدول أن تفي بهذه الإلتزامات من خلال تخصيص الحد الأقصى من الموارد المتاحة لإعمال جميع حقوق الإنسان، وفي هذا السياق تحديدا، حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي.

ويحدد هذا الكتيب خصيصا كيفية إدراج حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي في المراحل الأربع من دورة الميزانية للدولة: الصياغة والتشريع والتنفيذ والإشراف.

١.١ الالتزامات الفورية

تشمل الالتزامات الفورية المتعلقة بحق الإنسان في المياه والصرف الصحي ضمان تخصيص الميزانيات لتتواءم التشريعات والسياسات والبرامج مع حق الإنسان في المياه والصرف الصحي. ويشمل ذلك ضمان تخصيص الأموال لقضايا مثل بناء القدرات، ووضع المعايير والرصد **(انظر المقدمة)**.

حين تضع الدول ميزانياتها، يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المباشرة التي تفرضها حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي، وتشمل هذه الالتزامات التأكيد من أن التشريعات والسياسات والخطط ليست تمييزية عند تنفيذها، وأن الميزانيات تخصص ما يكفي لبناء القدرات ورصد مستويات الخدمة وتوفير الخدمات.

١.٢ الحد الأقصى للموارد المتاحة

يجب على الدول، عند وضع ميزانياتها، أن تنظر في الموارد المالية المطلوبة لتحقيق جميع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وأن تتخذ قرارات بشأن كيفية جمع الموارد المالية اللازمة، وتخصص هذه الموارد فيما يلزم. وإلى جانب حق الإنسان في المياه والصرف الصحي، يجب على الدول النظر في التزاماتها بإعمال الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في الغذاء وغيرها من الحقوق.

وحين تخصص الدول الموارد القصوى المتاحة للوفاء بجميع التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، قد يتعين على الدول أن تتخذ قرارات صعبة عند الاختيار بين مختلف حقوق الإنسان. واقتترحت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تقييم أولويات مخصصات الميزانية يمكن أن يتحدد عن طريق مقارنة نسبة الميزانية المخصصة لحق من حقوق الإنسان خاصة مع النسبة المخصصة لنفس الحق في بلدان مشابهة^٦، أو وفقا لمعايير متفق عليها إقليميا أو دوليا.

وتتبين أولوية إعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي في الميزانية الوطنية من خلال مقارنة الميزانية المخصصة للمياه والصرف الصحي مع الميزانيات المخصصة للقطاعات الأخرى، أو من خلال مقارنة مخصصات المياه والصرف الصحي حسب السنوات.

أوصى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦^٧ أنه ينبغي على الحكومات أن تهدف إلى إنفاق ما لا يقل عن ١٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على المياه والصرف الصحي، كما يُلزم إعلان إيثيوكويني لعام ٢٠٠٨ أكثر من ٣٠ حكومة أفريقية بالسعي إلى إنفاق ٠,0٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في مجال الصرف الصحي وحده^٦.

ويجب على الدول تخصيص الحد الأقصى من الموارد المتاحة لتحقيق تدريجيا جميع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما فيها حق الإنسان في المياه والصرف الصحي.

وليست هناك نسبة ثابتة من الميزانية تخصص للمياه والصرف الصحي، ولكن حين تتخذ الدول قراراتها في هذا الصدد عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الوطنية والدولية التي قطعتها على نفسها لإعمال هذه الحقوق.

وترصد شراكة الصرف الصحي والمياه للجميع أيضا التمويل الموجه لقطاعي المياه والصرف الصحي. ويشير تقرير تحديث التقدم المحرز لعام ٢٠١٣ الصادر عن هذه الشراكة إلى زيادات كبيرة في الميزانيات المخصصة للمياه والصرف الصحي في عدد من البلدان^٨.

ومع ذلك، فإن التقييم العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب لعام ٢٠١٤ يشير أيضا إلى أن مخصصات المياه ومخصصات الصرف الصحي بصورة خاصة لا تزال غير كافية في كثير من البلدان، إذ تشير ٧٧٪ من البلدان إلى أن التمويل المتاح غير كاف لبلوغ أهداف التغطية للصرف الصحي^٩.

ولا يقلل نقص الموارد من التزام الدولة باتخاذ خطوات لتحقيق حق الإنسان في المياه والصرف الصحي، ولا يمكن استخدام هذا السبب لتبرير الامتناع عن العمل على ذلك. وعلى الدول التي لا تملك موارد كافية أن تلتزم بزيادة الموارد المتاحة من خلال الضرائب التدريجية أو الموارد الخارجية، مثل التمويل من الجهات المانحة، سواء عن طريق القروض أو المنح^٩.

ويقول البنك الدولي أن الدول ينبغي أن توجه أولوية إنفاقها إلى قطاعات مثل الصرف الصحي، حيث يستفيد المحرومون وأولئك الذين يعيشون تحت وطأة الفقر. وإلى جانب ارتفاع معدل مداخيل الاستثمار في المرافق الصحية^{١٠} الذي تأكد منذ فترة طويلة، توجد أدلة على أن الأطفال يحصلون بدورهم على الفوائد الصحية جراء تحسينات واسعة النطاق في القرى في خدمات الصرف الصحي حتى وإن كانوا لا يستعملون أنفسهم المراحيض المنزلية (رغم أن الاستفادة الصحية لهؤلاء أقل من تلك التي يحظى بها الأطفال الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المراحيض المنزلية)^{١١}. ومن شأن إقرار الصرف الصحي كمنفعة عامة، تحظى بأولوية المخصصات في الميزانية والبرمجة الوطنية للدولة، أن يحسن قطاعي الصحة والعمل وهو ما يقود إلى القضاء على عدم المساواة في الحصول على خدمات الصرف الصحي.

مزايا تمويل خدمات المياه والصرف الصحي، والتكاليف الناجمة عن عدم تمويل خدمات المياه والصرف الصحي

تظهر فوائد الاستثمار في المياه والصرف الصحي بشكل واضح للغاية على مستوى تحسين الصحة. ويحول هذا الاستثمار دون الإصابة بأمراض مثل الإسهال كما يخفض معدل وفيات الأطفال ويزيد في إنتاجية الكبار والتحاق الأطفال بالمدارس. وهناك فوائد أخرى ليست مالية بالضرورة، ولكن لها تأثيرا إيجابيا على التنمية الاقتصادية والمستدامة، مثل الكرامة المكتسبة وإحراز التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين ومنع تدهور البيئة والقضاء على عدم المساواة في سياق المساعي الرامية لإعطاء الأولوية لوصول الأفراد والجماعات المحرومين إلى هذه الخدمات.

ويؤدي عدم تمويل خدمات المياه والصرف الصحي إلى سوء الأوضاع الصحية وزيادة معدل الوفيات (خاصة في صفوف الأطفال دون سن الخامسة) وضعف الحصيلة الصحية والتعليمية وتقييد فرص العمل المستقبلية وتناقص أيام العمل بسبب سوء الحالة الصحية وتعرض البيئة لأخطار من بينها الأخطار التي تهدد أمن الموارد المائية.

١.٣ إعمال الحق التدريجي

على مخصصات الميزانية أن تشمل التكاليف الكاملة للإعمال التدريجي لحقوق الإنسان. ويؤدي عدم تخصيص الأموال الكافية لأعمال الصيانة الدورية إلى تدهور خدمات المياه والصرف الصحي الموجودة، مما أدى إلى تراجع تمتع الأشخاص بحقوقهم الإنسانية في المياه والصرف الصحي. وأفاد التقييم العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب لعام ٢٠١٢ أن ٧٥٪ من الاستثمار في المياه والصرف الصحي يجب أن توظف في التشغيل والصيانة، ولكن لم يتحقق ذلك في الوقت الراهن.^٣

ووعدت النيبال من خلال ميزانية ٢٠٠٩-١٠ بتحقيق سياسة «مرحاض في كل بيت». ومع ذلك، تبينت منظمة ووتر إيد نيبال أن ميزانية الحكومة خصصت ٢٥٠ روبي نيبالي (٢,٥٤ دولار أمريكي) فقط لكل فرد غير قادر على الوصول إلى المرافق الصحية بحلول عام ٢٠١٧. ولا يكفي ذلك لدفع جميع تكاليف النهوض بخدمات الصرف الصحي، والتثقيف الصحي، وتقديم المساعدة لأفقر الفقراء، حتى وإن كانت الحكومة ستعتمد على الأسر لدفع معظم تكاليف بناء المراحيض الخاصة بها. وبعد لفت انتباه الحكومة إلى هذا التناقض بين السياسة والميزانيات وعدت بتخصيص أموال إضافية للصرف الصحي.^٣

**يجب على الدول تحقيق التوازن بين مخصصات الميزانية للمياه والصرف الصحي
المكرسة لبناء البنية التحتية؛ والتشغيل والصيانة؛ والتدريب وبناء القدرات؛
والأنشطة امتثالا للالتزام بالإعمال التدريجي وتجنباً للرجوع إلى الوراء.**

**مخصصات الميزانية يجب
أن تأخذ التكاليف الكاملة
لتحقيق حقوق الإنسان
تدرجياً بعين الاعتبار**

١.٤ عدم التمييز

يفتضي مبدأ عدم التمييز من الدول أن تضمن توظيف الميزانية والنفقات في القضاء على عدم المساواة في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي.

وغالبا ما تختلف مستويات استعمال نُظم المياه والصرف الصحي بشكل كبير داخل ربوع البلاد، مثلا بين الأحياء المنظمة وغير المنظمة أو بين المناطق الريفية والحضرية. وحين تخصص الدولة موارد هامة لتنمية البنية التحتية في مناطق تحظى مسبقا بخدمات أفضل من غيرها، متجاهلة بذلك المناطق التي تعاني من رداءة البنية التحتية أو من غيابها، فإن ذلك يعد تمييزا.

وفي إطار معالجة هذه المسألة، يشير تقرير تخطيط خدمات المياه والصرف الصحي في البرازيل، الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أن مخصصات التمويل موجهة أكثر إلى المناطق الريفية الأكثر حرمانا في الأقاليم الشمالية والشمالية الشرقية في البرازيل مقارنة بالأقاليم الغنية في الجنوب والجنوب الشرقي^{١٤} - سعيا إلى تعويض تلك المناطق الريفية عن الحرمان المطول الذي عانت منه.

على الدول أن تعطي الأولوية لتخصيص جزء من ميزانياتها للخدمات الموجهة للأشخاص المحرومين والأشخاص الذين يعيشون في مناطق خالية من الخدمات للقضاء على أوجه التمييز تدريجيا.

١.٥ الحصول على المعلومة

على الدولة أن تحرص على حصول السكان على المعلومة بشأن الميزانية وعلى تمكينهم من المشاركة في وضعها وصياغتها وتنفيذها والإشراف عليها وتقييمها، إلى جانب تخويلهم اللجوء إلى سبل الانتصاف حين يتعذر على الميزانية مساعدتهم على التمتع بحقوقهم.

ومن الضروري وضع الميزانية بصورة شفافة لتحقيق استدامة أي تطور في القطاع ونجاحه على المدى الطويل. ومن شأن نقص الشفافية أن يسهل استنزاف الموارد ويؤدي إلى انتشار الرشوة إلى جانب سلوكات سيئة أخرى.

ويجب إعداد الوثائق المتعلقة بالميزانية وتقديمها للقراء في شكل معلومات مفهومة ومفيدة. ومن المستحسن أن تقدم الميزانيات في شكل ميزانيات موحدة مع بنود مفصلة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية^{١٥}، وتحديد للأقاليم والمناطق السكنية والفئات السكانية التي تحظى بالأولوية وطبيعة الحلول والخدمات الممولة من ميزانية الدولة. كما ينبغي أن توضح ميزانية الدولة المخصصات والنفقات بما فيها. البنائيات الجديدة ونطاق توسع الخدمات لتشمل مناطق جديدة وإعادة التأهيل والتشغيل والصيانة وبناء القدرات. كما يجب أن تخصص الدولة من ميزانياتها أموالا لضمان مشاركة السكان وحصولهم على المعلومة.

وتعد الدراسة الاستقصائية للميزانية المفتوحة، الصادرة عن الشراكة الدولية للميزانية، دراسة استقصائية مستقلة عن شفافية الميزانية وخضوعها للمساءلة. وتبين الدراسة الاستقصائية التي أجريت عام ٢٠١٢ أن الميزانيات الوطنية لسبعة وسبعين بلدا من بين مائة بلد خضع للتقييم لا تستوفي المعايير الأساسية لشفافية الميزانيات كما أن فرص مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في مراحلها غير كافية.^{١٦}

وفي سياق تحليل ميزانية موزامبيق لعام ٢٠١٢، ورد عن اليونيسيف ما يلي:

(...) من الصعب تحليل القطاع [الخاص بالمياه والصرف الصحي](...) فمثلا، لا تملك الدائرة الوطنية للمياه مصنفها الأساسي الخاص، على عكس الدوائر التي تعمل في القطاعات الأخرى(...) وتعد الدائرة الوطنية للمياه مسؤولة أمام وزارة الأشغال العمومية والسكن. وبالتالي من الضروري الفصل عمدا بين استثمارات الوزارة الموجهة لخدمات المياه والصرف الصحي والاستثمارات التي تغطي برامج الأشغال العامة والسكن. علاوة على ذلك، لا تندرج النفقات الجارية لأعمال وزارة الأشغال العامة والسكن ضمن قطاع المياه والصرف الصحي (بل تندرج في قطاع الأشغال العامة). وينطبق الأمر ذاته على الدوائر الإقليمية للأشغال العامة، والتي تدرج نفقاتها في قطاع الأشغال العامة وليس في قطاع المياه والصرف الصحي. ويشكل ذلك تحديا صعبا خاصة أمام المجتمع المدني وقد يؤدي إلى اختلال في التحليل.^{١٧}

وتعمل المنظمة غير الحكومية (مهندسون عصريون من أجل الهند الريفية) الكائنة بولاية أندرا برديش في الهند، مع سكان القرى لمساعدتهم على الإطلاع على الميزانية المحلية للتمكن من رصد النفقات مقارنة بالمخصصات. وبالاستناد إلى قانون الحق في المعلومة، نجحوا في تأمين المعلومات بشأن تبذير الأموال مما مكن من استعادة الأموال وتقديم الخدمات.^{١٨}

وعلى إثر الامتعاض الشديد من التكلفة المتزايدة للخدمات وظهور إدعاءات بشأن الأرباح غير المستحقة في قطاع المرافق العامة والخاصة، مارست شبكة المجتمع المدني بيرلينر فاسر تيش Berliner Wassertisch (المائدة المستديرة بشأن المياه ببرلين) ضغوطا لإتاحة الوثائق للعموم وتأمين ذلك. ومن بين هذه الوثائق عقود عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمرافق المدينة لعام ١٩٩٩ باسم بيرلينر فاسر بتريبا Berliner Wasserbetriebe.^{١٩}

على الدول أن تتيح الوثائق المتعلقة بالميزانية المحلية والوطنية المخصصة لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي للعموم.

على الدول أن تخصص ميزانية موحدة تحتوي على مخصصات محددة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية حتى يصبح من الممكن تعقب الأموال المخصصة لهذه الخدمات والمنفقة عليها على مستوى الوزارات الأساسية ذات الصلة في حد ذاتها وعلى مستوى تعاملات هذه الوزارات مع الميزانيات الإقليمية والمحلية.

الميزانية الشفافة ضرورة للاستدامة

١.٦ المشاركة

بموجب المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الدول أن تُمكن الأفراد والجماعات والمجتمع المدني من المشاركة في عملية وضع الميزانية.^{٣٠} ويساعد ذلك الحكومات على اتخاذ قرارات رشيدة بشأن أولويات الإنفاق المحلي على البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي والتشغيل والصيانة.

وتعد المشاركة العامة في القطاع المالي والميزانية حاليا استثناء لا قاعدة. ففي عدة دول، لا يمكن لعامة الجماهير الإطلاع على الوثائق، ولا على المعلومات المتعلقة بالإطار الزمني لتمكين الأشخاص من المشاركة، ولم تُبذل أي جهود لتوعية عامة الجماهير بالمؤسسات المختلفة المسؤولة عن هذه العملية لتمكينهم من مشاطرة هذه المؤسسات آرائهم.^{٣١}

ينبغي على الدول أن تمكن عامة الجماهير من المشاركة الفعالة في القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وكيفية جمع الأموال لقطاعي المياه والصرف الصحي.



الميزانية التشاركية

أفضل مثال على مشاركة الجماهير في وضع الميزانية هو الميزانية التشاركية، وهي عملية تمنح الحق للأشخاص في تخصيص الموارد العامة وعدم الاكتفاء بمجرد التعبير عن آرائهم.^{٣٢} وينص دستور البرازيل صراحة على اعتماد الميزانية التشاركية على مستوى البلديات. وهو ما نفذته عدة بلديات، وخير مثال على ذلك مدينة بورتو أليغرو التي درجت على اعتماد الميزانية التشاركية منذ عام ١٩٨٩،^{٣٣} وشكل مندوبون منتخبون من جميع أنحاء المدينة مجلسا للميزانية التشاركية على نطاق المدينة. ويقام منتدى في كل حي لتعزيز ميزانية المدينة بتيسير من المندوبين المنتخبين محليا في المنطقة. ويملك المجلس صلاحية دعوة المسؤولين في المدينة لتعليق نفقات العام المنقضي، ولا يمكن التصديق على النفقات المقررة إلا إذا قبل المجلس تعليقات المسؤولين.

ولضمان الشفافية وتجنب الفساد، يتعين وضع الآليات المناسبة لمراقبة الميزانية التشاركية. وأسست مدينة بورتو أليغرو فريق عمل مختص برصد النفقات في إطار المجلس. وفي سياقات أخرى يرصد عملية التنفيذ السكان أو جمعيات الأحياء (كاسياس دو سول، في البرازيل) أو منظمات المواطنين أو اللجان الخاصة التابعة لهذه المنظمات (مونتيفيديو) أو الجهاز التنفيذي للحكومة المحلية (في أوروبا أساسا).^{٣٤}

وأثبتت النتائج الإيجابية الناجمة عن خدمات المياه والصرف الصحي في بورتو أليغرو السبب وراء عدم اقتنار الاستثمار على خدمات المياه والصرف الصحي. فقد مكنت الميزانية التشاركية من فتح الأبواب أمام السكان لتتبع العمليات التمويلية في المدينة وهو ما أثمر شفافية متزايدة وقضى عمليا على نظام الإنفاق بالرعاية الذي كان مترسقا.

٠٦

الميزانية، ودورة الميزانية والأطراف المعنية بالميزانية

ولا تقتصر ميزانية الحكومة على وثيقة فحسب بل هي عملية متعددة المراحل ومتعددة الأطراف. وتضع الوزارات الأساسية والدوائر الحكومية والوكالات والحكومات المحلية ودون الوطنية عملياتها المالية الخاصة بها ذات المراحل المتعددة والأطراف المتعددة ضمن نطاق مسؤوليتها. وعموما، توضع الميزانيات على أربع مراحل، سواء أكانت ميزانيات وطنية أو خاصة بقطاع معين أو محلية (دورة الميزانية): الصياغة والتشريع والتنفيذ والرصد/التقييم.



٦.١ إعداد الميزانية

أهم الأطراف المشاركة في إعداد الميزانية الوطنية هي وزارة المالية (أو، في بعض البلدان، وزارة التخطيط أو البنك المركزي) والحكومات المحلية أو دون الوطنية، والوزارات الأساسية (مثلا وزارة المياه ووزارة الصحة ووزارة الأشغال العامة) والحكومات المحلية ودون الوطنية. ويختلف دور كل من هذه الأطراف في وضع الميزانية الوطنية حسب الهيكلة السياسية لحكومات البلدان. وتخصص مرحلة إعداد الميزانية للحكومات دون الوطنية على حدة، وتتزامن هذه المرحلة عامة مع دورة الميزانية التي تضعها الحكومة الوطنية. وفي بعض البلدان، يُسمح لأطراف المجتمع المدني المشاركة في إعداد الميزانيات الوطنية والمحلية وعلى مستوى القطاعات ويجب أن تعمم هذه الممارسة في كل مكان.

وأثناء إعداد الميزانية الوطنية تضطلع وزارة المالية الوطنية بما يلي:

١. تبين سياسات الاقتصاد الكلي وفرضياته فيما يتعلق بنمو الاقتصاد وبالتضخم وغير ذلك مما تقوم عليه ميزانية الجهاز التنفيذي وتُعد بموجبه.
٢. تقدر مجموع الإيرادات المتوقع تحقيقه في السنة المالية التالية وتبين مصادر هذه الإيرادات.
٣. تخصص الموارد المتاحة لدى مختلف الوزارات والدوائر الحكومية والوكالات بالاستناد إلى المعلومات الواردة من مختلف هذه الوزارات والدوائر الحكومية والوكالات.
٤. توضح فائض الميزانية أو العجز المتوقع، وتبين، في حالة وجود عجز، ما تنوي الحكومة القيام به حياله (مثلا، الاعتماد على المانحين لتعويض الفارق أو الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية).

وستتحدد المخصصات الوطنية لكل من الوزارات الأساسية من خلال المحادثات بين وزارة المالية والوزارة الأساسية المعنية. وحالما تُخصص ميزانية قطاع المياه والصرف الصحي، يقع تفكيك هذه الميزانية بين المياه والصرف الصحي وبين الأقاليم والبلدات. وستناقش هذا التوزيع الوزارات الأساسية والحكومات المحلية والجهات المانحة وأطراف المجتمع المدني. وستجري عملية إعداد الميزانية وفقا للقانون الوطني والأطر التنظيمية والسياساتية (**أنظر الأطر**) ،

وتتفرق الموارد والمسؤوليات عادة على مختلف المؤسسات والمشاريع مما يصعب إعداد الميزانية بصورة دقيقة. فقد تؤدي كثرة الوزارات والدوائر الحكومية والوكالات والأطراف الأخرى التي تعمل على نفس القطاع إلى حدوث تداخل أو ازدواجية في الخدمات وتفاوتات في إتاحة الخدمات. ولتلافي ذلك، يتعين على الدول أن تؤمّن التنسيق بين كافة أصحاب المصلحة وأن تعتمد على سياسات شاملة تنطبق على كامل قطاع المياه والصرف الصحي.

أثناء إعداد الميزانية الوطنية، يجب على الدول أن تخصص أقصى الموارد المتاحة لإعمال حقوق الإنسان بما فيها حق الإنسان في المياه والصرف الصحي. مع إيلاء اهتمام خاص بحقوق واحتياجات الفئات السكانية الأكثر استضعافا وفقرا وتهميشا.

٦.١.١

سياسات الاقتصاد الكلي

تعكس سياسات الاقتصاد الكلي أفكار الحكومة عن كيفية إدارة الاقتصاد. ولا تنص حقوق الإنسان على سياسات الاقتصاد الكلي، إلا أن إطار حقوق الإنسان يشير إلى ضوابط معينة بشأن إعطاء الأولوية للنفقات العامة في سياق الاقتصاد ككل، بما في ذلك طريقة جمع الضرائب ودور القطاع الخاص في تقديم السلع والخدمات العامة وغير ذلك من الخيارات على مستوى السياسات.

وأهم ما في الأمر هو أنه على الدولة أن تضمن استخدام سياسات الاقتصاد الكلي التي تقوم عليها الميزانية الوطنية في تعزيز أعمال الحقوق عوضا عن جعلها عوائق، وعلى الوزارات المعنية أن تلتزم أيضا بهذا الإلزام.

وينجم عن التدابير التي تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تراجع التمتع بحقوق الإنسان أثر رجعي وعرقلة لإحراز التقدم في أعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي. فمثلا، عندما يغيب الاستثمار في التشغيل والصيانة ويؤدي بدوره إلى انهيار البنية الأساسية، يمكن اعتبار ذلك تدبيرا ذا أثر رجعي. ومن الصعب تلافي هذا التراجع دائما، إلا أن إطار حقوق الإنسان ينص على شروط معينة على الدول أن تلتزم بها حتى وإن كان التراجع غير مقصود. على الدول أن تعمل في ظل الحذر والتروي وأن تولي العناية الواجبة لتقييم تأثير ما تقوم به وما لا تقوم به على أعمال حقوق الإنسان وعليها أن تُعدل سياساتها وتدابيرها حال إدراكها بأن السياسات القائمة قد تفضي إلى نتائج غير مستدامة. وفي حال وقوع الأزمات المالية والاقتصادية، قد تؤدي تدابير التقشف إلى التراجع. وغالبا ما يكون لإجراءات التقشف المعتمدة في عدة بلدان أوروبية أثرا متباينا على الأشخاص الذين يعانون أصلا من الحرمان في مجتمعهم. ويُمنع اتخاذ هذه التدابير ذات الأثر الرجعي إذا ما تداخلت عمدا مع إحراز التقدم في أعمال حقوق الإنسان.

على الدولة أن تحرص على أن تعزز سياسات الاقتصاد الكلي التي تقوم عليها الميزانية تركز على أعمال حقوق الإنسان وأن لا تشكل عقبات.^{٢٥}

وعلى الدول أن تتلافى فرض سقف للنفقات العامة، إذ من شأنه أن يُبطئ الأعمال التدريجي لحق الإنسان في المياه والصرف الصحي إلا في حالات الضرورة القصوى. وحين تقتضي الضرورة وضع سقف للنفقات، فعليه أن لا يؤثر على المجموعات والأفراد الأكثر فقرا وحرمانا.^{٢٦}

٦.١.٦

التمويل من أجل أعمال حق الإنسان في خدمات المياه والصرف الصحي

ويجب على الدول وضع استراتيجية تمويل شامل لتحقيق هدفها في حصول الجميع على المياه والصرف الصحي. وعلى هذه الإستراتيجية أن تتضمن مبادئ حقوق الإنسان على غرار المساءلة والمشاركة والحصول على المعلومة وعدم التمييز في آليات التمويل. وسيضمن ذلك جمع الموارد بصورة مناسبة، وإفناقها على تحسين الوصول إلى الخدمات بالنسبة يعانون حاليا من نقص فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي. وتمشيا مع الالتزام بعبء عدم التمييز، يجب أن لا تُجمع الإيرادات على حساب الأفراد والجماعات المحرومين دون داع.

وبشكل عام، تنحصر مصادر التمويل الممكن لخدمات المياه والصرف الصحي في ثلاثة مصادر:

- مساهمات الأسر المعيشية ومستخدمي الخدمات (مثلا التعريفات)
- التمويل من أموال جمعيتها الحكومة (مثلا ضرائب السكان)
- التحويلات، والتي قد تُقدم في شكل منح أو قروض من المنظمات الدولية أو من دول أخرى أو في شكل استثمارات من القطاع الخاص.

أ. مساهمات الأسر المعيشية ومستخدمي الخدمات.

تساهم الأسر المعيشية على نحو كبير في أعمال حق الإنسان في خدمات المياه والصرف الصحي وذلك من خلال اعتمادها على خدمات ذات تمويل ذاتي وفي نطاق الأسرة.^{٧٧} وقد تشمل هذه النفقات شراء الأجهزة وتركيبها وأعمال الصيانة من قبيل تفرغ رواسب مراحض الحفر وشراء الصابون ومستحضرات النظافة الصحية. ومن شأن الأسر المعيشية أن تساهم بشكل هام في خدمات المياه والصرف الصحي بإجراء عمليات الشراء من منظومة غير رسمية أو على مستوى الجماعات السكنية. وشريحة هي المعلومات المتعلقة بهذا النمط من النفقات،^{٧٨} وعليه من الصعب معرفة تأثير تكاليف المياه والصرف الصحي على مختلف السكان، أو إذا ما كانت هذه الخدمات تتماشى مع معايير المقدره المالية (أنظر أدناه). وحين تبقى هذه المساهمات سارية بأسعار معقولة، سيستوجب ذلك تعبئة المزيد من هذا المصدر المالي كجزء من تمويل خدمات المياه والصرف الصحي - وعلى سبيل المثال، هو جزء من برامج الصرف الصحي الكامل برعاية الجماعات. (أنظر الخدمات).

وتُفهم رسوم التوصيل بالخدمات وتعريفات ربط الأسر المعيشية بالخدمات الرسمية بشكل أفضل. وتوفر هذه الخدمات، إضافة إلى شبكات التوصيل غير الرسمية، أموال هامة لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي. ويجب تحديد رسوم التوصيل بشبكة الخدمات بعناية لضمان قدرة كافة المستخدمين لها من دفع تكاليفها. فإذا كانت الأسعار عالية للغاية فلن يتمكن المستخدمون من تسديدها (بما في ذلك، على سبيل المثال، الصناعة) وسيُتوجه المستخدمون إلى مصادر بديلة مما قد يؤدي إلى تراجع في الإيرادات العامة. ولكن إذا كانت الأسعار منخفضة للغاية، (ودون المستوى المحدد وفق معيار المقدره الإقتنائية) فقد يستوجب ذلك ضحا للأموال من الإيرادات العامة في حين كان من الممكن إنفاقها على أولويات أخرى.

وبما أن الهيئة التنظيمية مسؤولة عن تحديد ورصد معايير المقدره الإقتنائية وأهدافها فعليها أيضا أن تحدد الأسعار.

إلا الهيئات التنظيمية قد تجد نفسها أمام صعوبات من جانبين. إذ أن الأسعار المنخفضة للخدمات تساعد على استقطاب الأصوات، وبالتالي قد يتدخل السياسيون في عملية اتخاذ القرارات بشأن التعريفات ويخفزون في الأسعار ليحرزوا نتائج حسنة في الإنتخابات المحلية. ومن جهة أخرى، قد يتجه مقدمو الخدمات إلى زيادة الأسعار لتحقيق المزيد من الأرباح. وفي كلتا الحالتين يجب أن تحظى الهيئة التنظيمية بولاية قانونية لتحديد الأسعار بصورة مستقلة.

يجب أن تضمن هيكله أسعار تقديم الخدمات الرسمية تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر من الحصول على الخدمات المناسبة، بغض النظر عن قدرتهم على دفع التكاليف. ويمكن تحقيق ذلك إما عن طريق الأسعار التفضيلية أو من خلال أنظمة المنح والدعم المالي التي تُوجه بعناية إلى ذوي الدخل المنخفض.^{٧٩}

ويمكن أن تشكل تكاليف الاتصال بشبكة الخدمات حاجزا أمام الأسر المعيشية حين تكون مرتفعة للغاية أو حين تعجز عن التمييز بين الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر ذات الدخل المرتفع. وعليه، قررت بعض الهيئات التنظيمية أن تخفض تكاليف التوصيل بالشبكة أو إلغائها وإدراج التكاليف في نظام التعريفات.^{٨٠}

وقد تؤثر الوحدات التي تعمل لصالح الفقراء في إطار المرافق تأثيرا إيجابيا على توسيع نطاق الخدمات ليشمل الأحياء غير المنظمة وعلى جعل الخدمات (بما فيها تكاليف التوصيل بالشبكة) في متناول قدرة الفقراء.^{٨١} ولكن أثبتت الأبحاث أن الخدمات المدعومة لا تزال تصب في مصلحة غير الفقراء في معظم الأحيان وهي مشكلة ينبغي رصدها ومعالجتها.^{٨٢}

وفي عديد البلدان والأحياء، لا تستوفي حتى مياه المواسير معايير جودة المياه. وفي هذه الحالات، يضطر الأفراد أو الأسر المعيشية إلى دفع قدر هائل (من الوقت والمال) ليضمنوا أن الماء آمن للشرب (ناهيك عن ما يدفعونه لقاء الحصول على

الماء). وقد يعني ذلك شراء أكياس أو قوارير ماء (والتي غالبا ما لا تكون آمنة للشرب) أو يلجؤون إلى طرق لتنقية الماء مثل مرشحات المياه أو التغليف. وحتى وإن كانت تكلفة الخدمات الأساسية في متناول المستخدمين، فإن تصفية الماء أو شراء الماء حسن الجودة قد يرفع في السعر الإجمالي ويفوق نطاق الأسعار المعقولة.

على الدول أن تحدد معايير لمعقولة أسعار المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية على أساس العدل والإمتثال لحقوق الإنسان.

ولتضمن الدول الالتزام بذلك، يجب على الدول أن تجمع معلومات عن مقدار الأموال التي تنفقها الأسر المعيشية للحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مختلف السياقات وحسب مختلف المداخل أو الفئات الإجتماعية.

لتحسين إتاحة الخدمات وتكلفتها واستدامتها. (أنظر الخدمات) الأحياء غير المنظمة.

على الدولة أن تنظر في ما إذا أعيد استثمار الأموال المتأتية من رسوم الخدمات في قطاعي المياه والصرف الصحي أم أنها تُنفق على التزامات حقوقية أخرى.

وعلى الدول أن تنظر في إمكانية الحد من نسبة الأرباح التي يمكن جنيها من تقديم الخدمات العامة مثل المياه والصرف الصحي لاستغلال «الحد الأقصى للموارد المتاحة» اللازم لتفي الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

زيادة «الحد الأقصى للموارد المتاحة» لخدمات المياه والصرف الصحي

أوتعد رسوم تقديم الخدمات عاملا أساسيا لزيادة الحد الأقصى للموارد المتاحة للمياه والصرف الصحي. ويمكن تحقيق ذلك بطرق مختلفة من بينها تحسين الأموال التي تُجمع عن طريق رسوم الخدمات أو من خلال فرض إعادة استثمار الأرباح في القطاع أو في الشركة.

ومن شأن الأموال المحصنة التي جُمعت من رسوم الخدمات أن تزيد في استدامة تمويل الخدمات المقدمة. صف على ذلك، ستزداد الأموال المخصصة للمياه والصرف الصحي بزيادة خطوط توصيل المستخدمين بشبكة الخدمات. وسيحفز ذلك مقدمي الخدمات على توسيع نطاق خدماتهم لتشمل أسرا معيشية.^{٣٣}

وفي الشركة الوطنية للمياه الوطنية والمجاري في كمبالا بأوغندا، من المزمع تحسين الأموال التي جُمعت من رسوم التوصيل بالشبكات لمزيد تمويل توصيل المستخدمين بشبكة الخدمات في إطار مساعي توسيع نطاق الخدمات ليلبغ الأحياء غير المنظمة والفقيرة.^{٣٤} وقد يكون في ذلك طريقة فعالة لتبجيل الأفراد والجماعات المحرومين للتمتع بالموارد المتاحة لتقديم الخدمات.

ومع ذلك، يجب على الدول أن تحرص على الوفاء بجميع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال الحق في التعليم. إلا أن التعليم لا يحظى بموارد محتملة تدر الدخل كما هو الحال بالنسبة لقطاع لمياه والصرف الصحي. وعليه، في حين يُعد تحسين الأموال المتأتية من رسوم خدمات المياه طريقة إيجابية في سياقات لا يزال الأشخاص يعانون فيها من الحرمان من هذه الخدمات، قد ترغب الدول في التوجه إلى خيار استغلال هذه الموارد للوفاء بالتزامات أخرى في مجال حقوق الإنسان.

وفي بعض الحالات، خاصة حين تُفوض الدول تقديم الخدمات إلى أطراف أخرى، تخرج رسوم تقديم الخدمات من نطاق الشركة وتُوزع على المساهمين بصفتها «أرباحا».^{٣٥} ولكن ينطبق التزام الدولة باستعمال أقصى الموارد المتاحة على نحو غير تمييزي على السياقات التي تقوم فيها الدولة ببيع الخدمات. وقد أدرجت شركة SABESP في بورصة نيويورك، وهي شركة لمرافق المياه والصرف الصحي في ساو باولو في البرازيل تبلغ حصة الدولة منها ٥١ في المائة، وتتأتى ٧٥ في المائة من الأرباح السنوية لهذه الشركة من تقديم الخدمات وبعاد استثمارها في النشاطات الرئيسية للشركة («التحصين») بينما تُوزع ٢٥ في المائة من الأرباح على المساهمين. وتنفق ساو بالو ١٥ في المائة من حصتها التي تملكها والبالغة ٢٥ في المائة على أنشطة لا تتعلق بالمياه والصرف الصحي، وتقدر هذه الحصة بمبلغ ١٢٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٣. ويُقسم الباقي، وقيمتها أيضا ١٢٥ مليون دولار على المساهمين الخواص. وفي الأثناء، لا تزال عدة أسر معيشية غير مرتبطة بشبكة خدمات المياه والصرف الصحي، في حين تعجز أسر أخرى على تسديد التكاليف.^{٣٦}

وفي كينيا، صيغ مشروع قانون المياه لعام ٢٠١٤ يقر بالحق في المياه والصرف الصحي، إلا أنه لم يُسن بعد. ويقترح هذا القانون إعادة استثمار جميع المرائب المتأتية من تقديم الخدمات في القطاع إلى أن يتمتع كافة السكان بخدمات المياه والصرف الصحي.^{٣٧}

ومن منظور حقوقي، يُعد ملائما أن تحد الدولة من المرائب التي توزعها على المساهمين، خاصة في المناطق التي تعاني من غياب أعمال الحق في المياه والصرف الصحي بشكل كامل، وأن تستغل هذه الأموال

الصعوبة: مدى ملاءمة سعر تقديم الخدمات بشكل غير رسمي وفي الأحياء غير المنظمة

يدفع سكان الأحياء الفقيرة أموالا أكثر ممن يعيشون في الأحياء المنظمة لقاء الحصول على خدمات غير منظمة وذات نوعية رديئة. وحين زارت المقررة الخاصة السنغال في مهمة قطرية، لاحظت أن تكلفة مياه الصنابير. وهو موجود في الأماكن الخالية من شبكات المياه-قد تبلغ أربعة أو خمسة أضعاف تكلفة المياه في المناطق الموصولة بالشبكة والمستفيدين من التعريفية الإجتماعية. وفي مدن من قبيل نيروبي وجاكرتا وليما تزيد تكلفة المياه بما يتراوح بين خمسة إلى عشرة أضعاف التكلفة التي تدفعها أسر الأحياء الفقيرة مقارنة بأسر الأحياء المنظمة في نفس المدينة.^{٣٨} وفي هذه الحالة أيضا، يدفع الأشخاص الذين يستعملون خدمات الصرف الصحي على عين المكان والذين يعيشون في الأحياء غير المنظمة أموالا أكثر لقاء خدمات الصرف الصحي، بما في ذلك تفريغ مراحيض الحفرة وخزانات المجاري، مقارنة بالمنتفعين من شبكة المجاري.

وعليه، يجب النظر مليا في معقولية الأسعار لأن تكاليف البناء والتشغيل وصيانة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ذات الصلة قد تصبح عاملا معرقلا. وقد ينتج عن ذلك خدمات ذات نوعية رديئة لا تحمي صحة الإنسان وكرامته.^{٣٩}

يجب على الدول أن تضمن التزامها بمعيار معقولية السعر في الأحياء غير المنظمة ولقاء الخدمات المقدمة من أطراف غير رسمية.

الصعوبة: معقولية السعر أم الاستدامة المالية

تُقاس الاستدامة المالية لخدمة ما بمقارنة الإيرادات المتأتية من الرسوم بالنفقات. وإن كان من غير المتوقع أن تتمكن البلدان النامية من استرداد جميع تكاليف تقديم الخدمات من خلال الرسوم، فإن عدة بلدان تسعى إلى جمع ما يكفي من الأموال لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة لتبدو الخدمات «مستدامة ماليا». وقد يكون هذا الإجراء مفيدا إلا أنه يجب أن يُقرن بمعيار معقولية الأسعار. فالتكاليف الإجمالية لمرافق الصرف الصحي عادة ما تكون باهظة بالنسبة للأسر المعيشية - ولكن غياب مرافق الصرف الصحي المناسبة له تكاليف «غير مباشرة» تتأتى من الأثر السلبي على الصحة والكرامة.

على الدولة أن تجد موارد بديلة حين تصبح الرسوم وتكاليف الربط بشبكة الصرف الصحي غير كافية لاستمرارية الخدمات. ولا يجب استغلال مبدأ الاستدامة المالية لفرض تعريفات غير معقولة أو أي رسوم أخرى.

الصعوبة: نظام التعريفات والدعم: الحصول على المعلومة والمشاركة

على الهيئات التنظيمية ومقدمي الخدمات أن تشرك قاطني الأحياء الحضرية غير المنظمة في تحديد التعريفات والدعم وطريقة دفع رسوم الخدمات. ولهذا الإشارك عدة تأثيرات إيجابية ولكن أحد أهم الفوائد الناجمة عنه هو أن زيادة فهم الأشخاص لقواعد التعريفات يحد من احتمال وقوع حالات فساد ويعزز الشفافية بين مقدمي الخدمات ومستخدميها. صف على ذلك، يعزز هذا المنهج قدرة المستخدمين على الدفع ويساعد على التعرف على الأسر المعيشية التي تحتاج إلى المساعدة لتسديد تكلفة الخدمات كما يعطي فرصة لطرح الشكاوى بشأن تقديم الخدمات.

وتفاوض سكان أحد الأحياء غير المنظمة في العاصمة الكينية نيروبي مع شركة نيروبي للمياه (شركة تابعة للدولة) من أجل وضع سياسة اجتماعية لشبكة الخدمات من خلال برنامج الأحياء الحضرية غير المنظمة الذي يمكن الأسر المعيشية من تمديد فترة دفع رسوم الربط بالشبكة لحوالي ٢٤ شهرا.^{٤٠} ومن بين الفرص الأخرى المتاحة لمشاركة السكان التناقش معهم فيما يخص طريقة الدفع وموعده ومكانه.

على الدول أن تحرص على إشراك السكان في تحديد التعريفات وطريقة الدفع لقاء خدمات المياه والصرف الصحي. ويجب أن تضمن توعية الأسر المعيشية المؤهلة للحصول على تعريفات ودعم ومنح خاصة بوجود هذه الوسائل وأن تخول لها الأدوات اللازمة لتطلب الأسر المعيشية الحصول على هذه المساعدات من دون تعطيلات.

وذلك بوسائل منها:

- إنشاء وحدات تعمل لصالح الفقراء ومهمتها تحديد النظم الملائمة للدعم و/أو للتعريفات.
- برامج مخصصة لتقديم المعلومات للأفراد والجماعات المعنيين بنظم الدعم والتعريفات.

ب. إيرادات الدولة

بشكل عام، لا يُنتظر أن تغطي التعريفات والنفقات الأخرى للأسر المعيشية إلا جزءاً من تكاليف إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي خاصة في البلدان التي تنخفض فيها معدلات الإتاحة مما يستوجب استثماراً هاماً فيها.^{٤١}

وحين تلتزم الدولة بتعهداتها باستعمال أقصى حد للموارد المتاحة، فستتمكن من جمع أقصى حد من الإيرادات الممكنة بشكل معقول من خلال الضرائب.^{٤٢} ولكن المناهج المختلفة لتحقيق الإيرادات تؤثر بطرق مختلفة على الفئات السكانية المختلفة. فمثلاً، من المعروف أن ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب الاستهلاك تلحق الضرر أكثر بذوي الدخل المنخفض.^{٤٣} وعموماً، تعد الأنظمة الضريبية القائمة على التدرج وعلى الدخل والثروات أكثر تحقيقاً للتكافؤ وفقاً لمعيار عدم التمييز.^{٤٤}

يجب على الدول أن تأخذ بعين الإعتبار حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق المتعلقة بعدم التمييز، حين تتخذ القرارات بشأن تحقيق الإيرادات حتى تضمن أن لا تُثقل الضرائب الأسر المعيشية المحرومة أو الفقيرة.

ج. المساعدات والتحويلات الخارجية

حين تكون مساهمات مستخدمي الخدمات وموارد الحكومة غير كافية، يتعين على الدول أن تطلب المساعدة الخارجية أو الدولية لسد الفجوة.^{٤٥}

وقد تأتي هذه المساعدة في شكل تمويلات من الجهات المانحة أو من منظمات ثنائية أو متعددة الأطراف أو من قروض بنكية (وطنية أو إقليمية أو دولية) أو من استثمارات القطاع الخاص.

تنعكس هذه الموارد في بعض الأحيان على ميزانية الحكومة، ولكن حتى وان لم تنعكس فإنه يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الكيفية التي قررت بها الدولة تخصيص الموارد لقطاعات وبرامج ومشاريع محددة. وتشهد حكومة نيبال عملية محاولة

التأكد من أن ينعكس كل تمويل المانحين على الميزانية الوطنية وتتوافق مع خطط المياه وخدمات الصرف الصحي الوطنية ودون الوطنية.^{٤٦}

قد لا تفرض الجهات المانحة الشروط التي لا تحترم حقوق الإنسان ، على سبيل المثال ، توفير التمويل إلا إذا وافقت الدول على تسيير خدمات المياه والصرف الصحي مع «الاسترداد الكامل للتكاليف» دون الأخذ بعين الاعتبار القدرة على احتمال التكاليف.

يجب على الجهات المانحة، بما فيها وكالات متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، أن تضمن توافق القروض والمنح التي التزموا بها إلى الدول المتلقية مع حقوق الإنسان وأن التمويل الخاص بالمياه وخدمات الصرف الصحي يتضمن تدابير للقضاء على عدم المساواة في الحصول عليها وأنها لا تفرض أي شروط.

وقد لا تقدم الجهات المانحة، بما فيها وكالات متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية قروض أو منح التي لا تحترم حقوق الإنسان، على سبيل المثال، تقديم منح وقروض بشرط أن تلتزم الدول للمانحين غير الحكوميين بتقديم الخدمات، دون السماح بالتشاور العام والمشاركة الفعالة.

وينبغي على الدول إدراج التمويل من جميع الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، في التخطيط المالي العام وذلك من أجل ضمان توافق هذا التمويل الخارجي مع الأطر التشريعية والتنظيمية والسياسية المُنظمة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي.

٦.١.٣ المخصصات

النفوذ السياسي والاقتصادي (الرسم البياني للتقرير المشترك حول الرصد لشريحة الخمسة للثروة في الهند). وفي حين لا تزال هناك الحاجة لزيادة الموارد المخصصة لقطاعي المياه وخدمات الصرف الصحي بصفة عامة، كما يمكن القيام بالمزيد لإعمال حقوق الإنسان باستعمال الموارد الموجودة من خلال تخصيص ميزانيات تستهدف الأفراد والمجموعات المحرومة.

وينبغي أن تراعي عملية تحديد الأموال المخصصة لمختلف المناطق الفوارق وعدم المساواة الموجودة وذلك بهدف حصول الأفراد والمجموعات المحرومة على منح أعلى (ومستهدفة) و إن كانوا يقطنون بمناطق تتلقى خدمات ملائمة.

إن وزارة المالية (أو هيئة حكومية أخرى) والوزارة المختصة ذات الصلة هما الجهة المسؤولة عن الاتفاق على المبلغ الإجمالي الذي تخصصه الميزانية العمومية لوزارة مختصة معينة. وسيستند ذلك على الموارد المجمعة، على سبيل المثال من خلال الرسوم الجمركية والضرائب والتحويلات الخارجية.

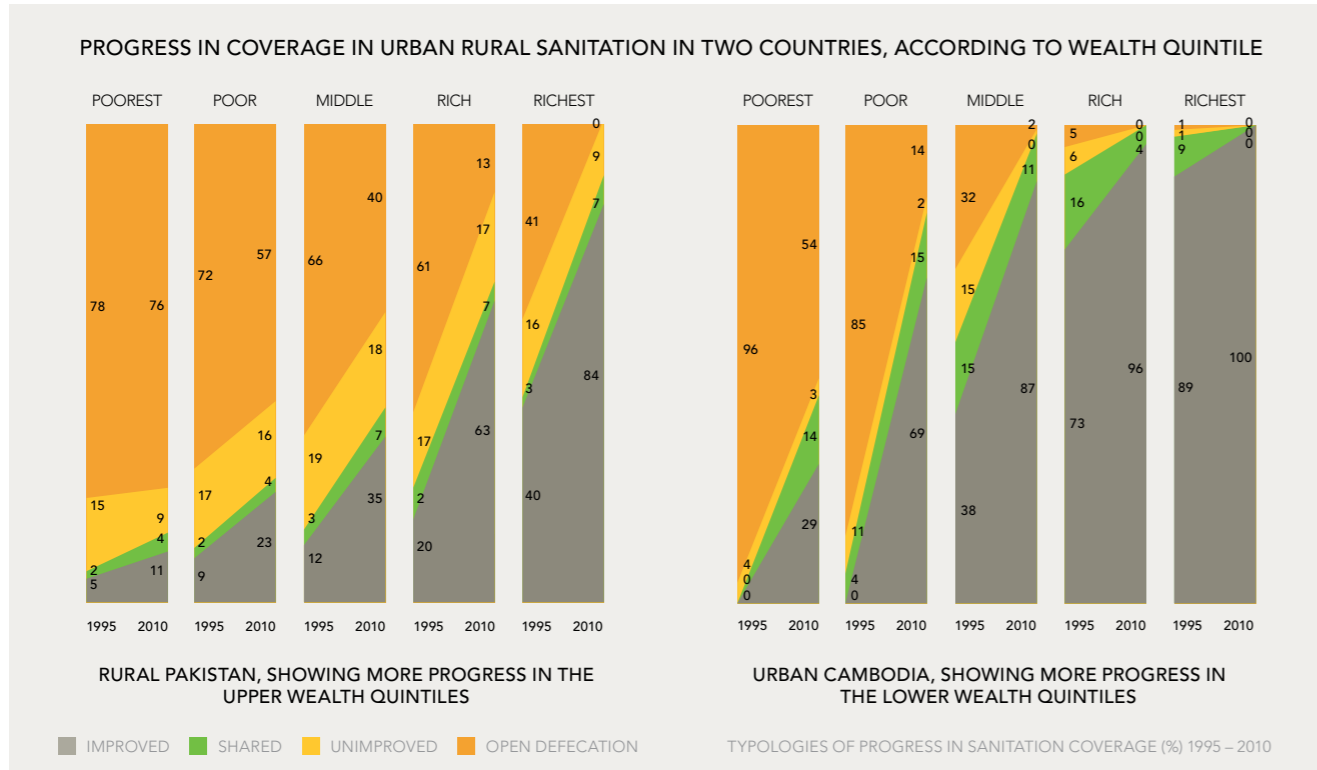
والوفاء بالالتزامات الفورية المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي يعني ضمان الوصول الأساسي للجميع، تُعطى الأولوية لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً. ولكن تميل أنماط التمويل لصالح النظم الكبيرة في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية والفقيرة، وتعمل هذه النظم لصالح الأسر ذات

الوصول إلى المعلومة والمشاركة و زيادة التمويل

يعتبر الوصول إلى المعلومة أداة مهمة لرفع مستوى الوعي العام لاستراتيجيات التمويل الحكومية ومفتاح المجتمع المدني على المشاركة في اتخاذ القرارات حول الطريقة الأفضل لجمع وإنفاق الأموال.

وأحيانا ما تكون هناك ضغوطات على الحكومات لفرض مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات المياه والصرف الصحي بدعوى زيادة التمويل الإضافي. يجب على الدول ضمان أن هذه القرارات قد اتخذت بطريقة منفتحة وشفافة مع فرص للمشاركة العامة وعلى سبيل المثال ، قد أعرب مقرر الأمم المتحدة الخاصين عن قلقهم إزاء الطرق غير الشفافة التي تم بها اتخاذ قرارات كبرى مثل الخخصة السريعة من الأصول المملوكة للدولة خلال الأزمة الاقتصادية بالبرتغال مع انعدام معلومات عامة وفرص للمشاركة في اتخاذ القرار.^{٤٧}

ينبغي على الدول أن تتيح المعلومات للعامة حول الفجوة المحتملة بين متطلبات خدمات المياه والصرف الصحي و الموارد المالية المتاحة وتوفير فرص للعامة للمشاركة في قرارات معالجة هذه الفجوة.



مجانية أو الدعم الشامل للوصول للمياه وخدمات الصرف الصحي

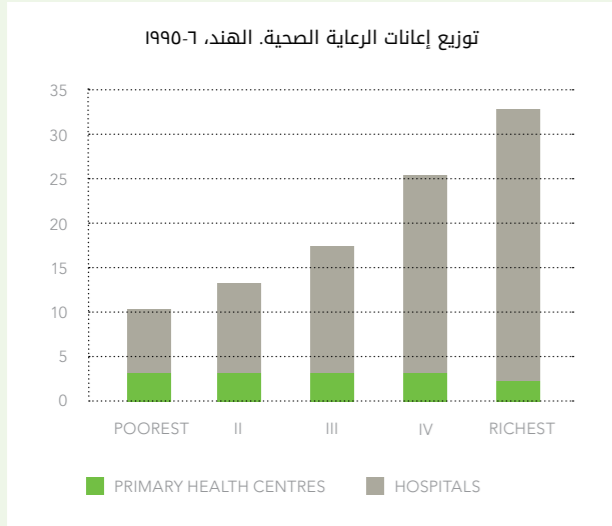
وفي ميزانية الصحة، علي سبيل المثال قد يكون من الأفضل صرف الموارد المتاحة على مراكز الرعاية الصحية المحلية التي تركز على الطب الوقائي بدلا من المستشفيات ذات التكنولوجيا العالية المتاحة للقليل من المحظوظين.

وبالمثل، يعتبر تخصيص ميزانية الصرف الصحي للصيانة والتدريب لدعم الاستخدام المحسن لدورات المياه للأشخاص القاطنين في المناطق الريفية، بدلا من محطات معالجة مياه الصرف الصحي المصممة بتكنولوجيا عالية والتي تستفيد منها القليل من الأحياء الحضرية، أكثر تماشياً مع مبادئ حقوق الإنسان.

على الدول تخصيص مواردها المحدودة في الغالب للخدمات التي سيستفيد منها الأفراد والمجموعات المحرومة على وجه الخصوص.

تلتزم الدول بالإعمال التدريجي لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي، مع التركيز على احتياجات الأفراد والمجموعات المحرومة، وفسرت بعض الدول (وغيرها) الاعتراف بالمياه وخدمات الصرف الصحي بوصفه حقاً إنسانياً من على أنه وجوب الوصول إلى هذه الحقوق مجاناً وشاملة الدعم. ولكن بما أن الخدمات المجانية أو مشمولة الدعم تُطبق عموماً على التزويد الرسمي فقط، فلا يستفيد من الإعانات إلا غير الفقراء لأنهم أكثر عرضة للحصول على الخدمات الرسمية.

ومن وجهة نظر حقوق الإنسان،^{٥٢} من المرجح أن يؤدي توفير خدمات المياه والصرف الصحي المجانية أو ذات الدعم الشامل إلى استعمال الموارد المتاحة من أجل خدمات غير متوفرة الأكثر فقراً والأفراد والمجموعات الأكثر حرماناً. وهذا لا ينطبق فقط على المياه وخدمات الصرف الصحي إنما أيضاً على الدراسات العليا حيث توفر الدولة تمويلاً معتبراً للخدمات التي غالباً ما يستفيد منها غير الفقراء.



وعلى سبيل المثال، غالباً ما تحصل الأحياء الفوضوية في المناطق الحضرية على منح ضئيلة للشخص الواحد مقارنة بالأحياء الرسمية التي تحظى بالفعل بخدمات أفضل. وينبغي للدول تقويم حصص الميزانية غير المنصفة، فمثلاً، بذلت الجهود في ناميبيا من أجل منح الأولوية للمناطق الريفية الأكثر تهميشاً بتخصيص ميزانية أعلى.

ويجب أن يُراعى في الاستثمارات والتخطيط التكاليف بعيدة المدى لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي، من أجل تجنب تراجع الخدمات (تغيير نحو الأسوأ). ويُولى اهتمام ضئيل حالياً لتكاليف التشغيل والصيانة المتعلقة بتقديم الخدمات مما أدى إلى فقدان إمكانية وصول بعض المجتمعات التي تلقت خدمات ذات جودة عالية من قبل لهذه الخدمات. وعلى سبيل المثال، دعت المُقررة الخاصة، أثناء زيارتها للولايات المتحدة، الحكومات الفيدرالية والمحلية والوطنية إلى وضع برامج مناسبة لتأمين الصيانة لمنشأتها المهترئة.^{٥٣}

وطور المركز العالمي للمياه وخدمات الصرف الصحي (IRC)، من خلال أبحاثه الخاصة بالتكاليف في كل من بوركينافاسو وغانا والموزمبيق والهند، أداة ما أجل مساعدة الممارسين على فهم التكاليف الخاصة بمختلف العمليات والتكنولوجيا. وهذه الأداة تدرس التكاليف التي تتجاوز البناء والتشغيل والصيانة لتشمل إذكاء الوعي وقدرة البناء خاصة بالنسبة للعمليات الخاصة بالصرف الصحي والنظافة، حيث غالباً ما يضاها التغيير السلوكي الأدوات أهمية.^{٥٤}

وحيث قررت الدول تقديم الدعم للأفراد المحرومين لضمان القدرة على تحمل التكاليف، يجب أن تُنظم هذه الإعانات بعناية لكي لتصل إلى مستحقيها. فغالباً ما يستفيد غير الفقراء من إعانات الدولة ويرجع ذلك جزئياً إلى صرامة الشروط المفروضة (مثل إثبات السكن، التي لن يمتلكها الساكنون في الأحياء الفوضوية) بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في الفقر ولا يستطيعون الامتثال إليها، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن غير الفقراء على دراية أفضل وأكثر قدرة على الاستفادة من الإعانات. وتجعل بعض البلدان مثل جنوب إفريقيا والشيلي وبلجيكا الدعم متوفراً تلقائياً للمسجلين كمحتاجين لدعم إضافي. (أنظر المساواة)

عند تخصيص الميزانية، يجب على وزارة المالية والوزارات المختصة ذات الصلة الإدمج الكامل للالتزامات حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي.

وعندما يُكتشف أن مجموعة من الناس قد تعرضت للإهمال، يجب على الوزارة المختصة ذات الصلة أن تعالج هذا الإقصاء وتمنح الحكومات دون الوطنية ذات الصلة تمويلاً (مرصوداً) وموارد أخرى مثل الإعانات التي ترمي إلى تمويل الخدمات للأفراد والمجموعات المحرومة، حتى وإن تطلب هذا موارد أكبر للفرد الواحد أو الأسرة المعيشية الواحدة.^{٥٥}

يجب على الاستثمارات والتخطيط أن تأخذ في الاعتبار التكاليف الطويلة الأجل لتوفير المياه والصرف الصحي

التحدي: الهياكل واسعة النطاق والممولة من قبل المانحين

يتيح التقييم العالمي للأمم المتحدة لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب (GLAAS) معلومات عن ميزانية المانحين، مصنفة على حسب المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة، وكذا مقارنة الأموال المخصصة للنظام القائمة على نطاق واسع مع النظم المحلية.^{٥٥} وهذا يبين أن أموال المانحين الموجهة للمياه موجهة حالياً في الغالب إلى إنشاء هياكل على نطاق واسع.^{٥٦} وهذا التفضيل للبناء الجديد غالباً ما يؤدي إلى تدهور النظم القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تخصيص معظم الأموال المقدمة من المانحين للمياه والصرف الصحي للمياه بدلا من الصرف الصحي.

ونتيجة لذلك، قد تجد البلدان التي تعتمد بشكل كبير على دعم المانحين لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي أن التوعية والتشغيل والصيانة والاستثمارات في النظم الأصغر ذات التكنولوجيا المنخفضة، لم تحظ بالاهتمام المناسب فيما يخص التمويل والتخطيط.

وعلى سبيل المثال، ناقشت المقررة الخاصة في تقرير بعثتها بشأن (كيريباتي) التكاليف الباهظة لمحطات تحليه المياه التي تتطلب تكنولوجيا عالية والتي لا يرحح أن تكون تكاليف تشغيلها (بالأخص الطاقة) مستدامة على المدى الطويل.^{٥٧}

ينبغي للمانحين مراجعة مخصصات التمويل والنظر في توجيه أموالهم بشكل مختلف وذلك لبدل المزيد من الجهود لإعمال الحقوق في المياه وخدمات الصرف الصحي من خلال الهياكل على نطاق صغير بدلا من الهياكل على نطاق واسع، ومن خلال تخصيص المزيد من الأموال لتشغيل وصيانة وبناء القدرات و إذكاء الوعي.

المعلومة والمشاركة في تخصيص الميزانية

ينبغي أن تكون عملية وضع الميزانية شفافة وقابلة للتدقيق من المجتمع المدني. وقد يكون هناك في بعض الأحيان عدم اتصال بين أولويات الساكنين وبين الأولويات التي يود مقدمو الخدمات و/أو الحكومات الاستثمار فيها. ويجب مناقشة هذه القضايا وحلها عن طريق جلسات استماع عامة أو هيئات محلفين المكونة من المواطنين. وهذا سيساعد على ضمان التوزيع المناسب وكذا الحد من فرص الفساد.

وفي أوغندا، تقترح المنظمات غير الحكومية (CID) وهيئة المساعدات في المياه في أوغندا دورات تدريبية لمساعدة مختلف الأوساط على فهم التخطيط الحكومي المحلي ومراحل الميزانية، وذلك لتمكين العامة من المشاركة بدرجة أكثر في عمليات الميزانية والتخطيط.^{٥٨}

ويجب أن تكون المعلومة حول كيفية تخصيص الميزانية متاحة وسهلة الفهم كي يمكن للمجتمع المدني المساهمة في التخطيط ومراقبة الميزانية.



٦.٦ الاعتماد

في مرحلة اعتماد دورة الميزانية، تقدم السلطات التنفيذية الميزانية الوطنية للهيئة التشريعية من أجل المراجعة والتعديل والإقرار. وينبغي للسلطات التنفيذية إعطاء الوقت الكافي للمُشرع قبل بدء السنة المالية للنظر في مقترح الميزانية. وتتطلب صناعة القرار بديمقراطية امتلاك البرلمان للسلطة الفعلية لتعديل الميزانية المقترحة وذلك من أجل ضمان المراعاة الكاملة لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي.^{٦٠} وكما هو الحال بالنسبة لكل مراحل عملية إعداد الميزانية، ينبغي إتاحة وثائق الميزانية التي يجرى النظر فيها من قبل الهيئة التشريعية للجمهور، كما ينبغي توفير فرص لتقديم إسهامات عامة معتبرة.^{٦١} ومن الممكن أن توفر منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المياه وخدمات الصرف الصحي أو في مجال الاستشارة الخاصة بالميزانية المعلومات للمشرعين غير المعتادين على هذا النوع من القضايا.^{٦٢}

يجب أن تتمكن السلطة التشريعية للدولة من النفاذ إلى الخبرة الكافية فيما يخص الماء والصرف الصحي وحقوق الإنسان المتعلقة بهما لتتمكن من استعراض عناصر الميزانية المتعلقة بالماء والصرف الصحي بطريقة مجدية.

الأموال المخصصة للوصول إلى المعلومات وعمليات المشاركة

إن التأكد من حصول الناس على المعلومة وإمكانية المشاركة في عمليات الميزانية أمر مكلف، ويؤثر المبلغ المخصص على ما سُلم وعما إذا كان لديه أثر حقيقي أم لم يكن.

وتؤدي المعلومات إلى المشاركة، مما يؤدي بدوره إلى وضع برامج ذات تصميم أفضل تلبي احتياجات وتطلعات السكان المستهدفين من هذه البرامج. كما أن توفير المعلومات والحوار مع المجتمعات يؤديان إلى تقليص النزاع ومن شأنه أن يقلل من الانتقادات غير البناءة (وزيادة الانتقادات المبررة).

وينبغي أن تركز برامج ضمان الوصول المعلومة بخصوص على الأشخاص والمجموعات الذين يصعب الوصول إليهم. وينبغي إتاحة المعلومات حول إعانات ومنح محددة الموجهة للأفراد والأسر والمجتمعات من ذوي الدخل الضئيل وذلك باستعمال وسيلة الإعلام المناسبة.

وعلى سبيل المثال، أنشأت هيئة Phnom Penh لإمدادات المياه (برنامج معلومات العملاء) والذي يعين من خلاله فريق بث على المستوى المحلي يهدف إلى إذكاء الوعي لدى عملائها، خاصة الفقراء منهم، حول عملية التمويل الخاصة بتوفير المياه.

يجب على الدول تخصيص الموارد اللازمة لإنشاء هياكل وموظفي الدعم

- توفير المعلومات
- تدريب موظفي الخدمة المدنية المشاركين في إصدار أو تبادل المعلومات
- التدابير الترويجية الهادفة إلى نشر المعرفة بخصوص حرية المعلومات والحصول على فرص المشاركة.

٦.٣ تنفيذ الميزانية

حين توافق السلطة التشريعية على الميزانية، يمكن للسلطة التنفيذية صرف الأموال للوزارات والإدارات والوكالات والهيئات الحكومية دون الوطنية

وقد تنشأ بعض المشاكل التي تؤثر على الحقوق في المياه وخدمات الصرف الصحي عند تحويل الأموال من المستوى الوطني إلى دون الوطني وهي:

١. تأخر وصول الأموال إلى الحكومة دون الوطنية قد يؤدي إلى نقص في الإنفاق أو الإنفاق المُسرف.

٢. عندما تُحول الأموال من الميزانية من خلال المستويات المتوسطة للحكومة (مثل الحكومة أو البلدية) إلى مقدمي الخدمات، قد تطرأ مشاكل «تسريب» على مستوى واحد أو أكثر ألا وهي الأموال تُحول بشكل غير صحيح عن مسارها. وأفادت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الفساد يصل إلى عدم إقدام الحكومة على الامتثال بالتزاماتها في استخدام الحد الأقصى للموارد المتاحة لإعمال تدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.^{٦٣}

واستخدم البنك العالمي والعديد من المؤسسات والمنظمات الأخرى منهجية الدراسة الاستقصائية لتتبع النفقات العامة (PETS) لتحديد التسرب.^{٦٤} وقد استخدمت هذه المنهجية في تنزانيا لتتبع النفقات لصالح الفقراء، مع التركيز الخاص على أربع مدارس وخمس عيادات. وكشفت الدراسة أن هناك تأخيرات كبيرة في صرف الأموال على جميع مستويات الحكومة. كما كشفت أيضا أن المدارس والعيادات الريفية تلقت حصة أصغر من الأموال المخصصة لها، مقارنة بنظيراتها في المناطق الحضرية. وتمثل هذه المعلومات وسيلة ثمينة لتحديد التغييرات اللازمة الميزانية وعملية الإنفاق.^{٦٥}

وقد يكون من الأنسب أن تُتخذ القرارات بشأن مخصصات

الميزانية على المستوى المحلي، حيث يكون السياق مفهوما أكثر، بما في ذلك بيانات عن مستويات الخدمة الحالية، ومستويات الفقر أو الحرمان ضمن السكان والوصول إلى موارد المياه التي يمكن الاعتماد عليها. ومع ذلك، فإنه غالبا ما أعيق التزويد بالمياه وخدمات الصرف الصحي بسبب القدرة غير الكافية على هذا المستوى.^{٦٦}

ويشكل نقص إنفاق الأموال المخصصة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فشلا في استخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة.^{٦٤} و قد تؤدي عدم القدرة على إنفاق التمويل المخصص للمناطق المحرومة أو مجموعات من الناس إلى نقص في الإنفاق، مما ينتج عنه إعادة الأموال إلى الحكومة المركزية أو الاستيلاء عليها من قبل جماعات ذات نفوذ أكبر. وعلى سبيل المثال، أعربت المقررة الخاصة، خلال زيارتها لسلوينيا، عن أسفها لأنه في سنة ٢٠٠٨ ، ونظرا لنقص الإرادة السياسية، استخدمت نصف الأموال الممنوحة فقط للبلديات من قبل وزارة البيئة والتخطيط المساحي من أجل تقنين التجمعات السكانية للجزر، كما حثت المقررة الخاصة الحكومة السلوفينية على رصد كل نشاطات البلديات التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لشعب الجزر ووضع التقارير بشأنها.^{٦٧}

ويجب على السلطات المحلية في البرازيل أن تبين أن لديها القدرة الكافية على استخدام مخصصات الميزانية بشكل جيد قبل أن يتم تخصيص الأموال وصرفها. والتحدي هنا هو أنه بما أن المناطق المحرومة غالبا ما تفتقر إلى الموارد البشرية لإدارة العمليات المذكورة أعلاه، فإنها لن تؤهل للحصول مخصصات الميزانية، مما يفاقم من العيوب وعدم المساواة القائمة. يجب أن تقترن هذه الشروط بالدعم وتعزيز القدرات كما هو مذكور أعلاه.^{٦٨}

ينبغي للحكومة الوطنية صرف الأموال المخصصة بالكامل،

وفي الوقت المناسب، وذلك لتمكين الحكومات دون الوطنية من تنفيذ خططها.

وينبغي للحكومة الوطنية تعزيز القدرات المحلية للتأكد من أن لا يكون هناك نقص أو إسراف في انفاق مخصصات المياه والصرف الصحي، وينبغي تحديد الثغرات في القدرات المحلية، وضمان أن تعكس مخصصات الميزانية هذه الاحتياجات.

وينبغي للجهات المانحة جعل المعلومات حول الإنفاق الخاص بها متاحة وسهلة النفاذ للجمهور، بحيث يتم إعلام الناس بالمخصصات والنفقات المتوقعة.^{٦٩}

وكما هو الحال بالنسبة للحكومات الوطنية، ينبغي للمانحين الإفراج عن أي أموال وعدوا بها على الفور.



٦.٤.١ دور الدولة والمؤسسات غير الحكومية في رصد الميزانيات

لا يمكن أن يكون رصد الميزانيات فعالاً إلا إذا كانت الهيئات المسؤولة عن الرصد لا تخضع لتدخل الدولة.

مؤسسة المراجعة العليا (SAIs)

إن المؤسسات العليا للمراجعة هي هيئات وطنية مسؤولة عن مراجعة الدخل والإنفاق الحكوميين. والهدف الأساسي لهذه المؤسسات هو مراقبة تسيير الأموال العمومية ونوعية ومصداقية البيانات التي تقدمها الحكومات بخصوص الشؤون المالية.^{٧٢} ويمكن للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات تعزيز الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة. وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرار لها، انه «لا يمكن للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أن تنجز مهامها بشكل موضوعي وفعال إلا إذا كانت مستقلة عن الجهة الخاضعة للرقابة ومحمية ضد أي تأثير خارجي.»^{٧٣}

وعلى سبيل المثال، في يوليو/حزيران ٢٠١٣، أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي لمراجعي الحسابات تقريراً ينتقد فيه الطريقة التي قدم بها الاتحاد الأوروبي المساعدات الخارجية لمصر بين ٢٠٠٧ و٢٠١٠/١١ سبتمبر ٢٠١٢. ومعايير النجاح بالنسبة للمجلس هو ما إذا كانت الإعانة فعالة في تحسين الإدارة العامة للمالية والحد من الفساد وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. كما أنتقد المجلس الاتحاد الأوروبي لفشله في استعمال نفوذه في تشجيع احترام أكبر لحقوق الإنسان خلال تلك الفترة. كما أشار إلى أن الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ٢٠١١ وانتخاب محمد مرسي للرئاسة في يوليو/حزيران ٢٠١٢، لم تتخذ أي مبادرات مهمة وجديدة لمعالجة القضايا الأساسية لحقوق الإنسان، في حين لم يول اهتمام كافي لحقوق المرأة والأقليات في خضم «المد المتنامي من التعصب».

يجب على المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (SAI) ضمان صياغة ميزانية الحكومة وتنفيذها بطريقة تتماشى مع قوانين البلاد. كما يجب عليها أن ترصد ميزانية الحكومة ونفقاتها من منظور حقوق الإنسان. مع مراعاة التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان.

رصد الميزانيات يمكن أن تكون فعالة إذا كانت الهيئات المسؤولة عن المراقبة مستقلة عن تدخل الدولة

٦.٤ المراجعة والرصد

إن الرقابة والتقييم المنتظمين لميزانية الحكومة ضروريين إذا أرادت الدول أن تكون قادرة على:

- تقييم أثر الإنفاق على أعمال حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي؛
 - ضمان استخدام الموارد بطريقة فعالة وبكفاءة؛
 - التأكد من أن الأموال الموجهة من المستوى الوطني إلى الحكومة دون الوطنية تصل كاملة وفي الوقت المناسب إلى مقدمي الخدمة.^{٧٤}
- وعلى المستوى الوطني، تتبع خطة البرازيل في المياه والصرف الصحي (PLANSAB) الميزانية والتمويل في مختلف المناطق وبكل أنواع النفقات.

ويجب إتاحة المعلومة الموثوقة الخاصة بالنفقات المتعلقة بمجالي المياه وخدمات الصرف الصحي للجمهور بأقصى سرعة ممكنة، كما يجب منح فرص للمجتمع المدني ومنظمات المراقبة للتأكد من هذه المعلومات.

يجب على الدول رصد النفقات للتأكد من أن المخصصات الموجهة لأعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي قد صرفت بالشكل المطلوب.

ويجب على الدولة ضمان إمكانية تتبع الميزانية للحد من خطر الفساد.

وينبغي للدول جعل المعلومات حول نتائج الرقابة والرصد متاحة علناً، وينبغي لها مساعدة المجتمع المدني في رصده للنفقات الحكومية.



الهيئات التشريعية

غالباً ما تواجه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات تقييدات فيما يتعلق بمتابعة المراجعات الخاصة بهم. ولا تكون السيطرة على الأموال العامة فعالة إلا إذا تابع البرلمان تقارير المراجعة وعملت السلطة التنفيذية بها.^{٧٤}

يجب على الدول تقييم كيفية إنفاق الموارد. ويمكن للترجئة المؤسساتية والافتقار للشفافية وغياب آليات لرصد المساهمات الفردية أن تجعل من الصعب القياس الدقيق أو تعقب تدفق الأموال في القطاع أو تلك المتسربة منه. ويجب على الدول أن تكفل أن جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات المانحة ومقدمي الخدمات الخواص والمنظمات غير الحكومية، تعلم عن التمويل من أجل الحصول على صورة كاملة للموارد المخصصة للمياه والصرف الصحي وكيف يتم تخصيص الأموال. ويجب أن تخضع الدولة للمساءلة عندما لا تُخصص الموارد أو لا تُنفق بالشكل المطلوب. (انظر العدل)

ينبغي للسلطة التشريعية مراجعة تقارير الحكومة المالية السنوية واتخاذ الإجراءات بشأنها، فضلا عن تقارير مؤسسة مراجعة الحسابات العليا، وذلك لتحديد إلى أي مدى ساهم الإنفاق من ميزانية الحكومة في أعمال حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي.

الهيئات التنظيمية

بعض الدول لا تمتلك هيئة تنظيمية ورسمية لرصد ميزانيات المشغلين، لكن العملية هي عملية بالغة الأهمية. وتختلف الولايات الفردية للهيئات التنظيمية، لكنها تضع على نطاق واسع معايير وأسعار الجودة، كما أنها تراقب استثمارات وأنشطة وآثار المشغلين بمقارنة كل هذا مع سياسات حكومات بلدهم المعلنة وبين المعايير الدولية والمحلية. وعلى سبيل المثال، يستعرض جهاز التنظيم البرتغالي ERSAR، الذي يمتلك ولاية واسعة نسبيا وصلاحيات معتبرة، الخطط الاستثمارية للمتعاملين ضد سياسة الحكومة ومراجعة أثر الاستثمار.

ومن الصعوبات التي تم تحديدها من حيث تحسين الخدمات للأسر المعيشية المحرومة عدم وجود معلومات تتعلق بأسر معيشية محددة قد تحتاج إلى مساعدة إضافية. وفي حين يمكن للدولة أن تحصل على هذه المعلومات، قد يصبح من المستحيل مشاركة المعلومة مع جهاز التنظيم أو مع المتعاملين بسبب مخاوف تتعلق بحماية البيانات.

ينبغي للدول ضمان وجود مؤسسة مستقلة يمكنها أن تنظم استثمارات و ميزانيات ونفقات المشغلين.

وينبغي للدول ضمان توفير المعلومات ذات الصلة باحتياجات الناس الذين لا يقدرّون على دفع ثمن المياه وخدمات الصرف الصحي لأجهزة التنظيم من أجل ضمان توفر هياكل الدعم والأسعار المناسبة.

المجتمع المدني

يؤدي المجتمع المدني دورا هاما في رصد نفقات الميزانية، من أجل مساءلة الدول فيما يخص الميزانية التي وضعتها، وكذلك للحد من فرص الفساد. وهناك عدد من المقاربات الخاصة برصد المجتمع المدني، بما في ذلك:

- عمليات التدقيق الاجتماعي والتي تُشرك المجتمعات المحلية في تقييم دقة السجلات المالية الحكومية؛
- مراقبة المشتريات، والتي يستعرض المجتمع المدني من خلاله عمليات الشراء والعقود الممنوحة نتيجة هذه العمليات، من أجل تحديد أي قصور في العملية؛
- بطاقات التقرير للمواطن، والتي «تقيم درجة» رضا الناس عن الخدمات الحكومية وربط النتائج مع الإنفاق؛
- الدراسات الاستقصائية لتتبع الإنفاق العام.^{٧٥}

وفي تنزانيا، حققت شبكة المجتمع المدني العاملة في المياه وخدمات الصرف الصحي TAWASANET في كيفية تحويل الأموال المخصصة للمياه والصرف الصحي سهلة النفاذ عبر المناطق الحضرية والريفية والمقاطعات والأقسام وحتى الفئات الاجتماعية. وبالنظر إلى النتائج لمختلف الفئات الاجتماعية، ذهبت الدراسة إلى أبعد من مجرد النظر في التحقيق في كيفية تجسيد الأموال المخصصة في صورة نتائج مادية. كما انطوت الدراسة على زيارة للمجتمعات المحلية لتحديد أي منها تعرض للاستبعاد من استثمارات قطاع المياه والصرف الصحي. وتبين إهمال المدن الصغيرة في مخصصات الميزانية. وقدمت توصيات للحكومات المحلية بمساعدة مقدمي الخدمات لتحسين استهداف الاستثمارات في تزويد الأسر المحرومة داخل المجتمعات المحلية بالمياه.^{٧٦}

ويعتبر اتحاد مستخدمي المياه والصرف الصحي في النبال (FEDWASUN) شبكة راسخة في الأسر المعيشية ومجموعات المستخدمين في المناطق الريفية بالنبال. وقدم FEDWASUN للمستخدم شبكات بمعلومات أساسية حول قرارات الإنفاق الحكومي مما يحيطهم علماً بكيفية صرف الأموال وإذا صُرف في برامج للمياه والصرف الصحي. وعلمت المجموعات من خلال رصدها أن ثلاث مناطق نائية لم تتلق أي تخصيص مالي خاص بالمياه وخدمات الصرف الصحي خلال السنة الحالية، وأنه لم يتم تخصيص أي أموال لدورات المياه المدرسية وبالتالي لا توجد مرافق الصرف الصحي في أكثر من ربع عدد المدارس. وأثناء الجلسات العلنية، تحدث المستخدمون عن ما توصلوا إليه من نتائج وممارست FEDWASUN ضغوطات على الحكومة بالنيابة عنهم. وبعد ذلك، خصصت الحكومات المحلية أموالاً إلى للمناطق الثلاث، كما ألتزم مكتب التربية والتعليم بالمنطقة بتوفير دورات مياه لجميع المدارس.^{٧٧}

يجب أن تتاح الفرصة للمجتمع المدني، من خلال الوصول للمعلومات وعملية المشاركة، للعمل مع عمليات رصد الدولة.

كما ينبغي أيضا الاعتراف بطرق الرصد التابعة للمجتمع المدني في عمليات الرصد التي تقوم بها الدولة.

٣.

قائمة مرجعية



المانحون

الحكومات الوطنية ودون الوطنية

لا	نعم	في التقدم	
●	●	●	هل تخصص الحكومات الوطنية أموالاً كافية للمياه وخدمات الصرف الصحي من أجل الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي (بما في ذلك التوافر وإمكانية الوصول والجودة والقدرة على تحمل التكاليف وكذا القبول) على أساس غير تمييزي؟
●	●	●	عندما لا تكون موارد كافية للدولة لإعمال حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي، هل طلبت الدولة بفعالية للتعاون والمساعدة الدوليين؟
●	●	●	هل الأموال التي توجهها الحكومات الوطنية إلى الحكومات دون الوطنية كافية لتعزيز المساواة في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وهل استهدفت خاصة المحرومين داخل مختلف المناطق والفئات السكانية؟ وهل هناك معايير لتخصيص الأموال للحكومات دون الوطنية؟ ماهي؟
●	●	●	هل تتعاون الحكومات الوطنية ودون الوطنية لضمان وصول كل الأموال الموجهة من الحكومات الوطنية للمياه وخدمات الصرف الصحي ومشاريع وخدمات النظافة للحكومات دون الوطنية على الفور؟
●	●	●	هل جعلت الدولة الميزانيات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة متاحة للعامّة؟
●	●	●	هل مكنت الدولة المجتمع المدني من المشاركة الفعالة في المناقشات حول صياغة وتنفيذ ورصد الميزانيات؟
●	●	●	هل حددت الدولة معيار القدرة على تحمل التكاليف العادل مع الأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة المتعلقة بها؟
●	●	●	هل حظي الناس بالتوعية بالإعانات والمنح وطرق الدفع الحالية؟

وزارة المالية (أو التخطيط أو البنك المركزي)

●	●	●	هل مُنحت الأولوية اللازمة لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي في إطار الميزانية الوطنية؟
●	●	●	هل استعرضت وزارة المالية ميزانيات المياه وخدمات الصرف الصحي، لتحديد ما إذا كانت المخصصات المالية تساهم (إذا مُنحت سوياً) في إعمال حقوق الإنسان، فضلاً عن تعزيز عدم التمييز والاستدامة والمساءلة والمشاركة؟
●	●	●	هل أُجري أي اقتطاع من الميزانيات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة في السنوات الخمس الماضية؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل تم تقييم الأثر المحتمل لهذا الاقتطاع في أعمال حقوق الناس في المياه وخدمات الصرف الصحي، خاصة بالنسبة للأفراد والمجموعات المحرومة؟
●	●	●	هل قامت وزارة المالية، أو عند الاقتضاء، الوزارة المختصة، بتخصيص ما يكفي أموال من أجل الإعانات الموجهة للأشخاص غير القادرين على تحمل التكاليف والرسوم المتعلقة بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي؟
●	●	●	هل أُفرج عن الميزانيات الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة، لصالح الوزارات المختصة والحكومات دون الوطنية، بالكامل وفي الوقت المناسب؟

الوزارات المختصة

لا	نعم	في التقدم	
●	●	●	هل تمثل بنية التعريفات و/أو الإعانات مثلاً لضمان حصول الأفراد والفئات المحرومة على الكمية الضرورية من المياه وإمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي بصرف النظر عن القدرة على الدفع؟ وهل تضمن هذه البنية أيضاً القدرة على تحمل التكاليف بالنسبة للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والمتوسط في حين أنها لا تمثل أكثر من نسبة معينة من دخل الأسرة؟
●	●	●	هل وصلت ميزانيات خدمات الصرف الصحي والنظافة إلى توازن مناسب في الهيكل مقابل التشغيل / الصيانة / الإصلاح لضمان استدامة النظم القائمة؟
●	●	●	هل أنتجت الوزارات المختصة ميزانيات مصنفة بما فيه الكفاية بحيث تكون قيمة المخصصات للمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة واضحة، ولأي أغراض؟

المانحون

●	●	●	هل يدعم المانحون أو وكالة التنمية الامتثال لحقوق الإنسان، لا سيما مبادئ عدم التمييز والاستدامة والمساءلة والمشاركة؟
●	●	●	هل أُدرج دعم المانح أو وكالة التنمية في الميزانية الوطنية أو دون الوطنية أو يرد فيها؟
●	●	●	إذا لم يُدرج تمويل المانح ولم يرد في الميزانية الوطنية أو دون الوطنية، هل يجري العمل على اتساق دعم المانحين مع سياسيات وخطط الحكومة المتتالية للدعم؟
●	●	●	هل نظر المانح أو وكالة التنمية في إيلاء أولوية أكبر لدعم قطاعات المياه والصرف الصحي؟ وإذا كان هذا الدعم مقدماً بالفعل، هل نظرا في توجيه مساهمات أكبر للتشغيل والصيانة وبناء القدرات؟
●	●	●	هل يتيح المانح أو وكالة التنمية المعلومات عن الدعم المقدم للمياه والصرف الصحي والنظافة للعلن؟
●	●	●	هل يسدي المانح أو وكالة التنمية المشورة بخصوص ضمان أن تعكس ميزانيات الحكومة المستفيدة من الدعم في مجال المياه والصرف الصحي الالتزامات بحقوق الإنسان؟
●	●	●	هل أنفقت الأموال المخصصة للماء والصرف الصحي والنظافة بالكامل وفي الوقت المناسب؟

المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

●	●	●	هل توجد أي مؤسسات عليا مستقلة لمراجعة الحسابات؟ وهل لديها ما يكفي من موارد بشرية ومالية لأداء عملها؟
●	●	●	هل تستخدم المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات صراحة إطاراً مستنداً لحقوق الإنسان في مراجعة حسابات الميزانيات الحكومية؟
●	●	●	ما هي متابعة نتائج المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات وما هي آثارها؟ وما هو معدل امتثال الدولة لتوصيات المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات؟

المجتمع المدني

●	●	●	هل توجد استراتيجيات لبناء القدرات في ميزانية المجتمع المدني وعملية تتبعه؟
●	●	●	هل تخصص الدول أموالاً لرصد الميزانية الذي يقوم به المجتمع المدني؟ وهل تأخذ النتائج بعين الاعتبار؟

5 United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report - Beyond scarcity: Power, poverty and the global water crisis (2006), p. 9: <http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/267/hdr06-complete.pdf>.

6 WHO, UN-Water Global Analysis and Assessment of Sanitation and Drinking-Water (GLAAS) – The challenge of extending and sustainable services (2012), p. 10: http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/44849/1/9789241503365_eng.pdf.

7 Sanitation and Water for All, 2013 Progress Update on the 2012 Sanitation and Water for All High Level Meeting (2013), p. 10: <http://sanitationandwaterforall.org>.

8 WHO, UN-Water GLAAS Special report for the Sanitation and Water for All (SWA) High-Level meeting (HLM) - Investing in water and sanitation: Increasing access, reducing inequalities (2014).

9 CESCR, Statement: An evaluation of the obligation to take steps to the "maximum of available resources" (E/C.12/2007/1), para. 5.

10 S. Devarajan, Rights and welfare economics, *World Bank blog*, 5 May 2014: <http://blogs.worldbank.org/futuredevelopment/rights-and-welfare-economics>.

11 Speech by Shanta Devarajan, World Bank Chief Economist at the 2014 High Level Meeting of the Sanitation and Water for All Partnership.

12 WHO, UN Water GLAAS Report - The challenge of extending and sustainable services (2012), p. 29.

13 WaterAid, Budget advocacy for the water and sanitation sector in Nepal: A primer for civil society organisations (2010), p. 3: <http://www.wateraid.org/~media/Publications/water-sanitationcivil-society-organisation-nepal.pdf>.

14 Brazil, Plano Nacional de Saneamento Básico (PlanSAB), 2013, p. 128, table 7.1: http://www.mma.gov.br/port/conama/processos/AECBF8E2/Plansab_Versao_Consehos_Nacionais_020520131.pdf.

15 WHO, UN Water GLAAS Report – The challenge of extending and sustainable services (2012), p. 13.

16 International Budget Partnership, Open Budget Survey: <http://internationalbudget.org/what-we-do/open-budget-survey>.

17 UNICEF-Mozambique, Budget Brief: Water and sanitation sector (2012), p. 1: http://www.unicef.org/mozambique/resources_10586.html.

18 WaterAid and Freshwater Action Network, Governance and Transparency Fund (GTF) Programme: Most significant results, pp. 12-15: <http://www.wateraid.org/~media/Publications/Governance-and-Transparency-fund-MSRA-document.pdf>.

19 Berliner Wassertisch: <http://berliner-wassertisch.net/index.php>.

20 Similar provisions that have further developed the right to participation can be found in article 7, CEDAW; article 29, CRPD, and article 12, CRC among others.

21 See WaterAid, A Briefing Note: Improving stakeholder participation in the budgeting process (2013).

22 German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development, Participatory budgeting worldwide – Updated version, *Dialog Global* No. 25 (2013), p.10: http://www.ces.uc.pt/myces/UserFiles/livros/1097_DG-25_bf.pdf.

23 See Z. Navarro, Decentralization, participation and social control of public resources: 'Participatory budgeting' in Porto Alegre, Brazil, in *Citizens in charge: managing local budgets in East Asia and Latin America*, I. Licha (ed.) (Washington: Inter-American Development Bank, 2004), pp. 247-291.

24 Y. Cabannes, 72 Frequently asked questions about participatory budgeting (Quito: UN-HABITAT, 2004), pp. 64-65: <http://www.internationalbudget.org/themes/PB/72QuestionsaboutPB.pdf>.

٤

مصادر الصور والمراجع

المراجع

1 See also article 4, Convention on the Rights of the Child (CRC); article 4 (2), Convention on the Rights of Persons with Disabilities (CRPD).

2 Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR), General Comment No. 3: The nature of States parties' obligations (E/1991/23); CESCR, General Comment 20: Non-discrimination, 2009 (E/C.12/GC/20); CESCR, Statement: An evaluation of the obligation to take steps to the "maximum of available resources" under an Optional Protocol to the Covenant (E/C.12/2007/1), para. 3.

3 See also article 7, Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women (CEDAW); article 29, CRPD; and article 12, CRC.

4 M. Sepúlveda, The nature of the obligations under the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (Antwerpen: Intersentia, 2003), p. 317. See also CESCR, Concluding Observations: Dominican Republic (E/1997/22), para. 228.

مصادر الصور

Page 12 Village Assaini Programme, household constructed latrine, Democratic Republic of the Congo. UNICEF/DRC/2014

Page 14 A locked waterpoint in Dzita, Volta region, Ghana. DIMR/Antonia Bartning.

Page 26 Sanitary officer Abdul Kamara inspects toilets in the village of Fayama, Sierra Leone, May 2013. WaterAid/ Anna Kari.

Page 31 Water tanks, Za'atari Camp, Jordan 2014. Madoka Saji.

Page 35 Rainwater harvesting, Tuvalu 2012. Madoka Saji.

Page 36 Integrated Water Resource sign, Tuvalu, 2012. Madoka Saji.

Page 40 Ecole Assaini Health Club member keeps the school toilet clean, Democratic Republic of the Congo. UNICEF/DRC/2014.

Page 44 Mr. George Adolu sanitises tools and equipment in the operating theatre of Amuria Health Centre IV, Amuria Town, Uganda, East Africa. WaterAid/Jake Lyell.



67 See Independent Expert on the issue of human rights obligations related to access to safe drinking water and sanitation, Catarina de Albuquerque, Mission to Slovenia, 2010 (A/HRC/15/31/Add.2), paras. 47-48.

68 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Mission to Brazil, 2013 (A/HRC/27/55/Add.1), para. 41.

69 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Financing, 2011 (A/66/255), paras. 69, 75 (d) and (j) and 76.

70 CESCR, An evaluation of the obligation to take steps to the "maximum of available resources" under an Optional Protocol to the Covenant (E/C.12/2007/1), para. 4; M. Sepúlveda, The nature of the obligations under the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (Antwerpen: Intersentia, 2003), p. 315. See, for example, CESCR, Concluding Observations: Colombia (E/1996/22), para. 181.

71 Brazil, National Water and Sanitation Plan, 2013: http://www.cidades.gov.br/images/stories/ArquivosSNSA/Arquivos_PDF/plansab_06-12-2013.pdf.

72 World Bank, PREMnotes No. 59: Features and functions of Supreme Audit Institutions (2001): <http://www1.worldbank.org/prem/PREMNotes/premnote59.pdf>.

73 UN General Assembly, Resolution: Promoting the efficiency, accountability, effectiveness and transparency of public administration by strengthening supreme audit institutions, 2011 (A/RES/66/209), para. 1.

74 World Bank, PREMnotes No. 59: Features and functions of Supreme Audit Institutions (2001): <http://www1.worldbank.org/prem/PREMNotes/premnote59.pdf>.

75 See Portuguese water regulator, ERSAR: http://www.ersar.pt/website_en.

76 V. Ramkumar, Our money, our responsibility: A citizens' guide to monitoring government expenditures (International Budget Project, 2008): <http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Our-Money-Our-Responsibility-A-Citizens-Guide-to-Monitoring-Government-Expenditures-English.pdf>.

77 Taylor, B., Water: More for some... or some for more? Tanzania Water and Sanitation Network (TAWASANET, 2008): http://www.wateraid.org/documents/plugin_documents/water__more_for_some.pdf.

78 WaterAid, Budget advocacy for the water and sanitation sector in Nepal: A Primer for Civil Society Organisations (2010), p. 33: <http://www.wateraid.org/~media/Publications/water-sanitation-civil-society-organisation-nepal.pdf>.

25 UN Special Rapporteur on the human right to safe drinking water and sanitation, Catarina de Albuquerque, Sustainability and retrogression, 2013 (A/HRC/24/44), paras. 13-17.

26 CESCR, Statement: An evaluation of the obligation to take steps to the "maximum of available resources" under an Optional Protocol to the Covenant (E/C.12/2007/1), para. 4.

27 International Water and Sanitation Centre (IRC), Financing WASH services – and turning water into wealth: <http://www.ircwash.org/news/financing-wash-services>.

28 WHO, UN Water GLAAS Report – The challenge of extending and sustainable services (2012), p. 25.

29 See P. Berkowitz, Water budget monitoring education tool (Centre for Applied Legal Studies & Mvula Trust, 2009), pp. 31-41: <http://www.wits.ac.za/files/res1d6124c660eb4720ae7ff305301c604e.pdf>.

30 See Portuguese water regulator, ERSAR: www.ersar.pt/website_en.

31 Water and Sanitation Program, Setting up pro-poor units to improve service delivery (2009): http://www.wsp.org/sites/wsp.org/files/publications/service_delivery_field_note.pdf.

32 M. Kariuki et al., Do pro-poor policies increase water coverage? An analysis of service delivery in Kampala's informal settlements (World Bank, 2014): <http://www.wsp.org/sites/wsp.org/files/publications/Kampala-Service-Delivery-Analysis-Water-PPP.pdf>.

33 IRC, Financing WASH services - and turning water into wealth: <http://www.ircwash.org/news/financing-wash-services>.

34 M. Kariuki et al., Do pro-poor policies increase water coverage? An analysis of service delivery in Kampala's informal settlements (World Bank, 2014): <http://www.wsp.org/sites/wsp.org/files/publications/kampala-Service-Delivery-Analysis-Water-PPP.pdf>.

35 Thames Water: the drip, drip, drip of discontent, *The Guardian*, 15 June 2014: <http://www.theguardian.com/commentisfree/2014/jun/15/thames-water-discontent-privatisation>.

36 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Mission to Brazil, 2013 (A/HRC/27/55/Add.1).

37 Kenya, Draft Water Bill, 2012, section 96.

38 UNDP, Human Development Report - Beyond scarcity: Power, poverty and the global water crisis (2006), p. 52.

39 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Déclaration à la conclusion de la visite au Sénégal, 21 November 2011.

40 See C. Musembi, 'Watered Down: Gender and the Human Right to Water and Sanitation in Mathare, Nairobi', in *Water is Life: Women's Human Rights in National and Local Water Governance in Southern and Eastern Africa* (Anne Hellum & Patricia Kameri-Mbote, eds.), (forthcoming, Weaver Press, 2014).

41 IRC, A Water Bank: Securing financing to develop water services to all and for life in low and middle income countries: <http://www.ircwash.org/blog/water-bank-securing-financing-develop-water-services-all-and-life-low-and-middle-income#U3zvfyUIJkY.twitter>.

42 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Sustainability and non-retrogression, 2013 (A/HRC/24/44), paras. 33-37.

43 Poverty and Social Exclusion, Poorest hit hardest by consumption taxes: <http://www.poverty.ac.uk/editorial/poorest-hit-hardestconsumption-taxes>.

44 R. Balakrishnan et al., Maximum available resources and human rights (Centre for Women's Global Leadership, 2011), pp. 11-12: <http://www.cwgl.rutgers.edu/economic-a-social-rights/380-maximum-available-resources-a-human-rights-analytical-report->.

45 CESCR, General Comment No. 3 (E/1991/23), para 13.

46 Government of Nepal, Development Cooperation Report 2012-2013: <http://www.mof.gov.np>.

47 Communication from different mandates of UN special procedures sent to Portugal (PRT 2/2013).

48 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Financing, 2011 (A/66/255), paras. 41-44 and 60-71.

49 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Mission to Namibia, 2012 (A/HRC/21/42/Add.3), para. 64.

50 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Mission to the United States of America, 2011 (A/HRC/18/33/Add.4), paras. 16; 27; 29 (i).

51 IRC, Animation: Life-Cycle Cost Approach (LCCA) bringing us closer to WASH services that last: <http://www.ircwash.org/resources/animation-life-cycle-cost-approach-lcca-bringing-us-closer-wash-services-last-0>.

52 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Financing, 2011 (A/66/255), para. 55.

53 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Mission to Senegal, 2012 (A/HRC/21/42/Add.1), paras. 53-55.

54 Water Integrity Network, Uganda: Citizen action for accountable WATSAN services in the slums of Kawempe, Kampala City, Case Information Sheet No. 3 (2009), p. 2: http://www.waterintegritynetwork.net/images/stories/CIS/CIS_Uganda.pdf.

55 WHO, UN-Water GLAAS Special report for the Sanitation and Water for All (SWA) High-Level Meeting (HLM) – Investing in water and sanitation: Increasing access, reducing inequalities (2014): http://www.who.int/water_sanitation_health/glaas/glaas_report_2014/en/.

56 UN-Water GLAAS Report - The challenge of extending and sustainable services (2012), p. 59.

45 CESCR, General Comment No. 3 (E/1991/23), para 13.

57 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Mission to Kiribati, 2012 (A/HRC/24/44/Add.1), paras. 21-22.

58 C. de Albuquerque and V. Roaf, On the right track: Good practices in realising the rights to water and sanitation (Lisbon: ERSAR, 2012), pp. 143-155.

59 Phnom Penh Water supply Authority, Annual Report: Water Supply for poor program (2013), p. 4: <http://www.ppwsa.com.kh/Administration/social/poor-connection/doc/Annual%20Report%20Clean%20Water%20for%20All%202013%28EN%29.pdf>.

60 Fact Sheet No. 33: Frequently asked questions on economic, social and cultural rights (2008), p. 28: <http://www.ohchr.org/Documents/Issues/ESCR/FAQ%20on%20ESCR-en.pdf>.

61 C. de Albuquerque and V. Roaf, On the right track - Good practices in realising the rights to water and sanitation (Lisbon: ERSAR, 2012), pp. 94-95: www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWWater/Pages/SRWWaterIndex.aspx.

62 Ibid.

63 See CESCR, Concluding Observations: Nigeria (E/1999/22), paras. 97 and 119; Concluding Observations: Mexico (E/2000/22), paras. 381 and 394 and Concluding Observations: Colombia (E/1996/22), para. 181.

64 See Social accountability sourcebook - Chapter 3: Methods and tools, pp. 22-24: http://www.worldbank.org/socialaccountability_sourcebook/PrintVersions/Methods%20and%20Tools%2006.22.07.pdf.

65 Empowerment case studies: Public expenditure tracking surveys - Application in Uganda, Tanzania, Ghana and Honduras (2004), p. 3: http://siteresources.worldbank.org/INTEMPowerment/Resources/15109_PETS_Case_Study.pdf.

66 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Financing, 2011 (A/66/255), paras. 53-56.

